الإتجاهات الإستراتيجية

الشرق الأوسط 2019

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

العنوان: الاتجاهات الاستراتيجية، الشرق الأوسط 2019
إعداد: مديرية الدراسات الإستراتيجية
صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
تاريخ النشر: آذار 2019 الموافق رجب 1440
العدد: الأول
الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن-جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول.
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Baabda **10172010**
Beirut- Lebanon
P.O.Box: **24/47**
E-mail: dirasat@dirasat.net
www. dirasat.net

ثبت المحتويات

تقديم 5

مقدمة 7

أولًا: الاتجاهات الأساسية 9

1.1 في المستوى الإقليمي 9

1.2 في المستوى الوطني 13

ثانيًا: اللاعبون الأساسيون 17

2.1 القوى الدولية 17

2.1.1 الولايات المتحدة 17

2.1.2 روسيا 18

2.1.3 الصين 21

2.1.4 فرنسا 23

2.2 القوى الإقليمية 25

2.2.1 الجمهورية الإسلامية في إيران 25

2.2.2 تركيا 26

2.2.3 الكيان الصهيوني 27

2.3 القوى العربية 30

2.3.1 السعودية 30

2.3.2 الإمارات 33

2.3.3 قطر 34

ثالثًا: الموضوعات والقضايا 37

3.1 في المشرق العربي 37

3.1.1 الأزمة السورية 37

3.1.2 القضية الفلسطينية 44

3.1.3 المواجهة بين "إسرائيل" ولبنان 48

3.2 في منطقة الخليج 51
3.2.1 التصعيد الأميركي ضد إيران 51
3.2.2 الحرب في اليمن 54
3.2.3 الأزمة الخليجية..... 56
3.3 الدول العربية في أفريقيا..... 58
3.3.1 الأزمة الليبية..... 58
3.3.2 الاحتجاجات في السودان 60
3.4 بؤر هشة..... 61
الخلاصة 63
ملاحق 65
ملحق 1: نبذة عن الاقتصاد الإقليمي في 2019 67
ملحق 2: توقعات أسعار النفط والغاز في 2019 69

تقديم

هذا التقرير هو الأول في سلسلة ينوي المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق إعدادها وإصدارها سنويًا، وهو يأتي في سياق تنظيم آليات التفكير بالآفاق المستقبلية للمنطقة واتجاهاتها وتطوراتها المرتقبة، مع التركيز على مجال جيوسياسي يضم العالم العربي وغرب آسيا Arab World &West Asia. (AWWA) ويستحق هذا المجال متابعة وبحثًا دؤوبين، كونه يمثل بؤرة جاذبة للصراعات والمنافسات والتسويات العالمية، وتتصف أوضاعه بالسيولة وإعادة التشكل الدائمتين، وتتجاوز مخاطر أزماته وتأثيراتها حدود المنطقة إلى محيطها القريب والأبعد.

وغني عن البيان أنّ هدف التقرير هو استشراف التحولات والاتجاهات الكبرى للعام 2019، وقد استعنا في تحقيقه باستطلاع واسع لآراء طيف من الخبراء والباحثين وثيقي الصلة بمواضيع البحث، واستفدنا كذلك من رصد منهجي ومتواصل للأحداث تقوم به الأقسام المتخصصة في المركز بصورة مستقلة عن مهمة الإعداد نفسها. وتهمنا الإشارة هنا إلى أننا نفهم الاستشراف بوصفه قراءة حذرة ومعمّقة في آن معًا لمسارات ووقائع وأحداث بدأت فعلًا، وتجمعت بشأنها دلائل واضحة وقوية يمكن البناء عليها في الاستنتاج والتوقع، وذلك بعيدًا عن منطق الافتراضات المجردة والاحتمالات غير الموثقة. وننظر إلى الخلاصات التي توصلنا إليها على أنها دليل يُسترشد به للإضاءة على جوانب ونقاط تستحق مزيدًا من التحليل، ولا نعدها محطات نهائية لأفكار قاطعة وناجزة.

وعلى العموم هناك حاجة لتعميم منهج القراءات الاستباقية للأحداث، المعتمد على وقائع وقرائن صلبة، وهذا ما يعد واجبًا لا مناص منه بالنسبة إلى القوى الفاعلة ذات التمثيل الواسع على وجه الخصوص، والتي عليها أن تقف هنيهة بين فترة وأخرى لفهم تحولات البيئة السياسية والاستراتيجية بدقة وتفكيك التباساتها، لجبه ما تنطوي عليه من تحديات قادمة واغتنام ما يمكن أن تولده من فرص.

وينطلق هذا التقرير من مبدأ طالما اعتمدناه في مقاربة أمور المنطقة، ومفاده أنّ الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية تتفاعل فيما بينها في تقرير مصير الأحداث وتحفيز تطورات وإحباط أخرى.

ولا يستقيم فهم السياق الذي تتدفق فيه الوقائع السابقة والراهنة والآتية، دون التمعن في جذورها المحلية وتحليل بيئتها الإقليمية وتتبع امتداداتها العالمية.

إن ذلك يأتي أيضًا في سياق تتكامل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤثرات الجيوسياسية والهوياتية، لكن على نحو غير مستقر، وتنتقل فيه مراكز الثقل في التأثير على مجرى الأحداث من نطاق إلى آخر. فرصدنا مثلًا تراجع تأثير العوامل الطائفية والعرقية، في مقابل عودة المنافسات الجيوسياسية إلى صدارة المشهد، ولاسيما تلك المرتبطة بالاستقطاب التقليدي بين محور المقاومة ومناهضيه، ولاحظنا كذلك تقدم قضايا الصراع مع العدو على صراعات النفوذ التي تفشت في السنوات الأخيرة بين القوى الإقليمية الرئيسيّة. ولا يمكن أن نغفل أيضًا صعود العوامل والاعتبارات المحليّة، الاجتماعية والاقتصادية والمعيشيّة، مجددًا، في استئناف لما بدأ قبل ثمانية أعوام تقريبًا، لكن ذلك يحصل هذه المرة وحتى الآن، بعنف أقل وفي ظل تراجع قدرة الدول المنتجة للريوع النفطية على التدخل لأخذ زمام المبادرة والتحكم بمسار الأمور، كما فعلت في السابق.

لقد آثرنا أن نقدم ما توصلنا إليه في موضوعات شتى تشمل بلدانًا ولاعبين وقضايا وأزمات، في قالب موحد ومتماسك، إلا أننا نعي الصعوبات التي تواجه هذا النوع من الأعمال، مع ما يكتنف أوضاع العالم من غموض، وما يتلاطم في بحر تطوراته من عوامل مستجدة ومؤثرة، كصعود اليمين في الغرب، واضطراب العلاقة بين دوله، واهتزاز الثقة بمستقبل التعاون الدولي وقواعد العمل المشترك، وضمور وظائف المنظومات الموروثة من الحرب الباردة كالناتو.. وغير ذلك من ظواهر ومستجدات يصعب الإحاطة بها جميعًا في عمل واحد.

إن هذا التقرير هو محاولة أولى سنخضعها للتطوير والمراجعة والفحص، وللنقد أيضًا الذي يهمنا أن نتلقاه في تغذية راجعة مفيدة ولا بد منها، لتكون تقاريرنا القادمة أكثر إحاطة ونطاق شراكاتنا أكثر اتساعًا وشمولًا. واللّه من وراء القصد.

المدير العام

عبد الحليم فضل اللّه

مقدمة

لا يزال الشرق الأوسط بعيدًا عن دائرة الاستقرار وتتزايد تعقيداته مع تزايد انفتاحه على التحولات الدولية وانكشافه للعوامل المحلية وما دونها. وتاليًا فإن محاولة فهم واقع المنطقة وأحداثها واحتمالاتها المستقبلية ولو على المدى القصير لا تزال مهمة محفوفة بالمجازفة. وعلى ذلك فهذا الاستشراف لا يبغي معرفة المستقبل بقدر ما يهدف إلى تقليص مفاجآته، ما يتيح قدرة أفضل على الاستجابة وتصميم أجدى للسياسات. وما هذا التقدير إلا محاولة متواضعة لاكتساب مزيد من الفهم والنضج والإلمام بأوضاع الشرق الأوسط والعوامل المؤثرة والقوى الفاعلة فيه خلال العام 2019.

وفي سياق التحضير لإعداد هذا التقدير[1] عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق سلسلة حلقات نقاش بمشاركة نخبة من الباحثين والخبراء ممن قدموا أوراق عمل في أبرز القضايا التي تناولها التقدير[2]. وقد استفاد معد التقدير من هذه الأوراق والنقاشات التي رافقت الحلقات وخلاصتها وضمّنها في متن النص[3].

يسعى هذا التقدير الإستراتيجي إلى بناء جملة سيناريوهات لتطور أبرز القضايا والأحداث التي نعتبر أنها ستحدد شكل المنطقة في العام 2019، وذلك انطلاقًا من الاتجاهات الأساسية التي تُشكّل البيئة الإقليمية ولها تأثيرات مباشرة على القوى الفاعلة والقضايا الأساسية. من هذه الاتجاهات، على المستوى الإقليمي: تصاعد المنافسة الدولية في المنطقة، واضطراب المقاربة الإقليمية للولايات المتحدة، واشتداد لعبة التوازنات بين القوى الإقليمية، واستمرار القوى غير الحكومية في التأثير العميق داخل الأحداث، واستمرار مركزية الدول الخليجية داخل المنظومة العربية، والتأثيرات المتزايدة لقضايا المناخ والبيئة والمياه على العلاقات الإقليمية. وعلى المستوى الوطني: اشتداد

---

[1] إعداد وتحرير حسام مطر.

[2] المشاركون بحسب الترتيب الألفبائي: أنيس نقاش، توفيق شومان، خليل كوثراني، عباس إسماعيل، علي شرف المَحَطْوري، علي مراد، علي هاشم، فؤاد إبراهيم، ليلى نقولا، محمد شري، محمد نورالدين، مصطفى الحاج علي، ميشال نوفل، وسام متى، وليد شرارة، يوسف الصواني، يوسف نصر الله.

[3] يمكن الاطلاع على النص الكامل لأوراق العمل في تقرير: أوراق عمل حلقات نقاش الاتجاهات الاستراتيجية: الشرق الأوسط 2019، سلسلة محاور وحوار، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 17، كانون الثاني/يناير 2019.

الطابع التسلطي للأنظمة السياسية بعد التراخي الذي أصابها في أعقاب "الربيع العربي"، واستفحال ظاهرة فشل الحكومات وما تؤدي إليه من احتدام للأزمات الاقتصادية والتنموية، وتوسع ظاهرة الانخراط الرقمي للمواطنين وما ينتجه ذلك من احتقانات وقدرة على التعبئة والتنظيم والاحتجاج.

ومن شواهد تعقيد السياسة الإقليمية أنه لم يعد من الممكن فيها استثناء القوى المحلية، الحكومية وغير الحكومية، من التحليل والاكتفاء بفهم اللاعبين الدوليين. بمعنى أن المسرح الإقليمي لم يعد هرميًا بل أبح مسطحًا حيث انكشف كل اللاعبين للتأثيرات المتبادلة، ولذا حاول التقدير تقديم فهم موجز لأبرز مصالح القوى الدولية والإقليمية العربية وغير العربية، المؤثرة وأهدافها والقيود المفروضة عليها خلال العام 2019.

واستنادًا إلى فهم الاتجاهات وأدوار الفاعلين أمكن الدخول إلى تحليل المسارات المحتملة لجملة ملفات وقضايا تمثل مراكز ثقل في خارطة التوترات الإقليمية وصراعاتها. وجرى فرز هذه القضايا جغرافيًا (الأقاليم الفرعية في الشرق الأوسط) بين المشرق العربي والخليج والمغرب العربي (الأزمة الليبية تحديدًا)، إضافة إلى مسألة الاضطرابات الاقتصادية والسياسية في عموم المنطقة وبعض الدول المرشحة للتأثر بها.

أولًا: الاتجاهات الأساسية

تُخيّم على الشرق الأوسط في العام 2019 جملة من الوقائع والمؤثرات الناجمة عن اتجاهات أساسية مرجحة داخل المنطقة:

1.1 في المستوى الإقليمي

1- في ظل التوقعات باشتداد المنافسة بين القوى الكبرى في العام 2019[4]، سنشهد تزايدًا لأدوار الفاعلين الدوليين الذين سيدخلون في منافسة مع الولايات المتحدة، لا سيما روسيا والصين اللتان تستمران بتطوير أجندتهما الإقليمية وإبداء مزيد من الجرأة والحافزية للتدخل والانخراط في قضايا المنطقة وإن بدرجات متباينة. وتذهب المؤشرات إلى أن صنّاع القرار في واشنطن مضطرون خلال العام 2019 إلى مزيد من التحسب للمصالح والسياسات الروسية والصينية في الإقليم. ومن تداعيات هذا الأمر أن تستمر دول المنطقة بالسعي إلى تعزيز مصالحها وتفاهماتها مع قوى الشرق الصاعدة.

2- تصاعد التوتر والتناقضات في المقاربة الأميركية تجاه المنطقة. بمعنى أن السياسة الأميركية في الإقليم ستعاني بشكل متزايد في العام 2019 من الاختلالات البنيوية والمؤسساتية داخل الولايات المتحدة ولا سيما الخلاف بين ترامب وما يسمى "الدولة العميقة" الأميركية، وكذلك الهامش المتاح لليمين المسيحي المتشدد واللوبي الصهيوني في تقرير السياسة الأميركية في المنطقة. وهذا من شأنه أن يؤدي لمزيد من الخطوات الأميركية المتناقضة والضبابية داخل المنطقة.

3- احتدام لعبة توازن القوى بين الفاعلين الإقليميين. تواصل القوى الإقليمية السعي لاستغلال لحظة الفوضى والاضطراب الإقليمية لتعزيز أدوارها واكتشاف هوامشها الخاصة وتعزيز لعبة التوازنات البينية وبناء المزيد من التحالفات التي تقدم المصالح على الإيديولوجيا. كما تكتسب القوى الإقليمية مزيدًا من المعرفة والخبرة والنضج في سياساتها الإقليمية وهو ما يتجلى في بناء صمامات أمان تقيها الوقوع في صدام مباشر وفي ادراكها لحدود قوتها وتجنب المغامرات وتنويع

[4] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.4.

مصادر القوة. ولم تعد القوى الإقليمية مجرد ملحقة بالسياسات الدولية بل تحاول الدفع بمصالحها الخاصة لتكون مدخلًا رئيسيًا في الملفات الإقليمية وفرضها على اللاعبين الدوليين. هذا كله يتجسد بضمور الانقسام التقليدي في المنطقة بين المحور الأميركي ومحور المقاومة لصالح ظهور محاور جديدة كالمحور القطري – التركي والمحور الإماراتي – السعودي.

"يُلاحظ ازدياد الوعي بالعمق السياسي لتوترات الهوية الطائفية والمذهبية"

تستفيد القوى الدولية بدورها من الانهاك الذي أصاب القوى الإقليمية لا سيما تلك التي عانت الإخفاق في حروب سوريا والعراق واليمن، لإعادة تكريس أجنداتها وتقليص هامش هذه القوى على المناورة وفرض مصالحها. وفي هذا السياق تحاول الولايات المتحدة وقف اندفاعة حلفائها شرقًا نحو روسيا والصين أو الانفتاح على دمشق أو التساكن مع إيران. والتوتر الأميركي المتصاعد مع كل من الصين وروسيا يعيد تعزيز الرؤية الأميركية للشرق الأوسط باعتباره حجر زاوية في منع صعود "القوى الأوراسية" ومحاصرتها داخل "البر الآسيوي".

4- محافظة القوى غير الحكومية على حضورها الوازن والصاعد وهي تنقسم بين قوى تمارس النضال التحرري (قوى المقاومة) وقوى تمارس العنف السلطوي والأهلي (ميليشيات). ففيما تواصل أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية التراجع في فعاليتها وأدوارها والثقة بها سيستمر تصاعد حضور القوى غير الحكومية بالتنامي خلال العام 2019 سواء على المستوى الوطني أو ما فوق الوطني. وتصبح هذه القوى أكثر تأثيرًا في الأجندات الوطنية وبناء التوافقات المحلية وإنتاج الحلول حين تنطلق من رؤى للشراكة الوطنية واحترام المشروعية الشعبية، وإلا فإنها ستؤدي إلى مزيد من الاحتكاكات والتوترات مع القوى السياسية والأجهزة الرسمية.

5- ضعف الآليات الإقليمية لمعالجة الصراعات. لا تزال المنطقة تفتقد لآليات إقليمية (أجهزة ومؤسسات ومنصات) تعمل على إدارة النزاعات وخلق مجالات للحوار والتفاوض بين دول المنطقة. وبدل ذلك تحضر مجموعة من المبادرات الدولية، رسمية وغير رسمية، بخلفيات مختلفة لتشغل هذا الفراغ. بشكل عام لا تزال البنى والمؤسسات الإقليمية عاجزة تحت وطأة الانقسامات الإقليمية سواء على المستوى العربي أو الإسلامي، باستثناء بعض المحاولات غير الرسمية.

6- استمرار توترات الهوية وإن بأشكال جديدة مع الخفوت النسبي للتوتر السني – الشيعي بعد هزيمة جماعات الإرهاب التكفيري. إن استمرار فشل الحكومات الوطنية والتدخلات الخارجية والصراعات المحلية والإقليمية كلها تشير إلى أن توترات الهوية سواء ما دون الوطنية أو ما فوق الوطنية ستستمر بالضغط على الأوضاع في المنطقة. فهناك استمرار لصعود التوتر الطائفي في مصر، والتوتر العرقي فيما يخص الأمازيغ في المغرب العربي والأكراد في سوريا وتركيا والعراق ومحاولة تحفيزه في إيران، وتوترات الهويات القبلية في ليبيا والعراق واليمن، ومسائل "الأقليات" في الخليج. ويتصاعد في هذا السياق التوتر بين الهويات الوطنية والقومية (العربية) والإسلامية، حيث إن أزمات السنوات الأخيرة واضطرابات الإقليم وبتشجيع من القوى المعادية لشعوب المنطقة تحفز الطروحات الانعزالية والتقوقع. إلا أنه يُلاحظ أيضًا ازدياد الوعي بالعمق السياسي لتوترات الهوية الطائفية والمذهبية، فلم تعد خطابات الهوية وسياساتها قادرة على تعمية التناقضات السياسية والاجتماعية المولّدة للتوترات والأزمات، وهذا ما يضع النخبة السياسية أمام تحديات إضافية.

7- دور دول الخليج في القضايا الإقليمية. بالرغم مما تعانيه من إخفاقات في سياساتها الخارجية والانقسام والتوتر فيما بينها، ستستمر دول هذه المنظومة، بالتحديد السعودية والامارات، بالقبض على مفاصل العمل العربي الرسمي والتأثير المباشر على جملة ملفات إقليمية كما في ليبيا ومصر والأردن واليمن وفلسطين. ومع تراجع امكانات الاستثمار في العنف مع خمود ساحات المواجهات الأساسية من المرجح أن تسعى هذه الدول لتنشيط جهودها الإعلامية والدبلوماسية والدعائية خلال العام 2019. ويُلاحظ هنا أن الدول الخليجية، بالتحديد السعودية، تعود تدريجيًا إلى المربع الأول في الانضباط تمامًا في ظل الدور الأميركي ومصالحه بعد أن حاولت إيجاد هامش لها في عهد أوباما.

8- بدء ظهور توترات مرتبطة بقضايا المياه والأزمات الطبيعية والمناخية (تراجع المتساقطات، موجات الحر، التصحر.. الخ). بدأت القضايا البيئية والمناخية ولا سيما ظاهرة الجفاف تترك أثرًا سياسيًا على العلاقات الإقليمية عدا عن التوترات الداخلية لا سيما في المناطق الريفية والزراعية. على المستوى البيني تتزايد التوترات حول الموارد المائية كما في حالة مصر وأثيوبيا والعراق وإيران وتركيا. ومن المرجح أن قضايا المياه بالتحديد ستشهد توترات متزايدة بشكل ملحوظ خلال الأعوام القليلة المقبلة.

9- سعي الجماعات التكفيرية الإرهابية للتكيف والصعود مجددًا. في العام 2019 ستستمر هذه الجماعات بالمعاناة من نتائج الهزائم التي لحقت بها خلال الأعوام الأخيرة. ويحاول تنظيم داعش إعادة بناء ملاذات آمنة لترميم قوته بهدف شن عمليات جديدة وليس الإمساك بالأرض. وتتركز محاولاته في منطقة الحدود السورية العراقية وفي ليبيا وأفغانستان واليمن وشبه جزيرة سيناء في مصر. قد ينجح التنظيم في القيام ببعض العمليات داخل المنطقة وفي الغرب، ولكنه سيواجه مزيدًا من الصعوبات في أماكن تمركزه الجغرافي. يتحول داعش خلال العام 2019 إلى منظمة أمنية أكثر منها عسكرية، وسيحاول تهريب مقاتليه نحو المدن تمهيدًا لشن هجمات تسلب خصومه الشعور بالأمان والنصر وتحبط السكان. وهذا ما يتم توصيفه بأن داعش يحاول إقامة ولايات أمنية بدلًا من الولايات العسكرية.

أما تنظيم القاعدة فسيسعى لاستعادة قيادة المجال "السلفي الجهادي" مع ضمور داعش لا سيما في اليمن وأفغانستان ويواجه تحدي التباعد المستمر مع جبهة النصرة في سوريا التي تحاول التكيف المحلي على حساب عمقها القاعدي. وهنا ينبغي التساؤل هل أن نتائج السنوات الأخيرة في تجربة "السلفيات الجهادية" وما وصلت إليه من إخفاق عندما تحولت نحو نظرية "العدو القريب" سيعيد القاعدة إلى مقاربتها الأساسية في أولولية مواجهة "العدو البعيد" أي الولايات المتحدة أم أن الصعوبات الميدانية ستدفعها لاستهداف حلفاء واشنطن في الحكومات العربية؟

"تؤكد التقارير الإسرائيلية أن كيان العدو يتجه نحو سنوات ذات مخاطر مرتفعة"

10- عودة الصراع مع العدو الإسرائيلي إلى صدارة الاهتمامات الإقليمية واعتباره عاملًا رئيسيًا في حسابات الفاعلين الكبار بعدما انكفأ لسنوات لحساب الاضطرابات الشعبية والاقتتال الداخلي ومواجهة الإرهاب التكفيري. تؤكد التقارير الإسرائيلية أن كيان العدو يتجه نحو سنوات ذات مخاطر مرتفعة في غزة والضفة والجبهة الشمالية، ضمن بيئة إقليمية ذات توازنات دقيقة. إن نهاية الحرب السورية بعكس ما اشتهت "تل أبيب" ومواصلة قوى المقاومة في تنمية قدراتها وتشبيك ساحاتها وتحوّل "إسرائيل" إلى عنصر مباشر في الأزمات الإقليمية إلى جانب السعودية والإمارات، كلها عوامل أعادت مسألة الصراع مع الكيان الصهيوني إلى صلب الأجندة الإقليمية. وباستثناء لبنان،

تبدو قواعد الاشتباك هشة وغير واضحة قد تدفع نحو التصعيد وإن لم تكن لدى الأطراف المعنية نية مسبقة بالذهاب إلى حرب.

1.2 في المستوى الوطني

1- تزايد فشل الحكومات وتراجع قدراتها على الاستجابة. توحي المؤشرات أن حكومات المنطقة تنزلق نحو مزيد من الفشل الإداري والتنموي والاقتصادي في وقت تتزايد فيه حاجات المواطنين وتوقعاتهم من أجهزة الدولة. سيستمر هذا الاتجاه في العام 2019 وربما بشكل متسارع لا سيما مع تراجع المؤشرات الاقتصادية للمنطقة بشكل عام والاضطرابات الأمنية والسياسية المتفشية في أغلب دولها. تستمر أغلب دول المنطقة في حصد مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للفساد وسوء الحكم وانعدام الشفافية والخدمات والبنى التحتية ولا يوجد مؤشرات توحي بحصول أي تحسن خلال العام 2019، بل العكس.

2- إن كانت موجة الاضطرابات العربية 2011 (الربيع العربي) أحيت الآمال بازدهار المشاركة الشعبية والديموقراطية فإن المشهد الحالي يُظهر تصلب الأنظمة التسلطية بعد استنزاف شعوب المنطقة خلال السنوات الأخيرة. ورغم تكرار الحراكات الشعبية بشكل متزايد في الدول العربية إلا أن زخمها يبدو ضعيفًا ومحدودًا. إن مسألة الديموقراطية تراجعت بشكل ملحوظ في الأجندة الإقليمية وهو ما يرجح استمراره في العام 2019.

3- احتدام الأزمات الاقتصادية (ملحق 1: نبذة عن الاقتصاد الإقليمي في 2019). بحسب المؤشرات المتوافرة فإن معظم دول المنطقة تشهد ترديًا في أوضاعها الاقتصادية التي تتمثل أبرز تداعياتها في ارتفاع نسب البطالة وتراجع نسب النمو واختلال الميزان التجاري وارتفاع الدين العام. ستعاني الدول غير النفطية على وجه الخصوص من ازدياد المتطلبات الاقتصادية في مقابل اهتراء بنى الإنتاج المحلي وتراجع التحويلات الخارجية وضعف اندماجها في اقتصاديات المعرفة وتغوّل نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتص الفوائض.

هذا لا ينفي أن الدول النفطية ستعاني من تداعيات تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط والغاز (ملحق 2: توقعات أسعار النفط والغاز في 2019) إلا أن لديها القدرة في المدى المنظور على امتصاص تلك التداعيات ولكن سيضعف من قدرتها على تمويل متطلبات توسيع نفوذها الإقليمي. وستدخل هذا العام كل من إيران وتركيا ضمن الدول المرشحة لاحتدام أوضاعها النقدية

والاقتصادية، الأولى بفعل العقوبات الأميركية والثانية بفعل المديونية العالية وتراجع الاستثمارات والتدفقات الأجنبية.

4- تزايد السخط الشعبي الاجتماعي محفزًا باليأس من أداء حكومات ما بعد الانتفاضات العربية. بالرغم من ترميم دول المنطقة لقدراتها الأمنية وتحديث أدوات الضبط الاجتماعي مستفيدة من تجربة "الربيع العربي" بالإضافة إلى هواجس المواطنين من تجدد حالات الفوضى إلا أن المنطقة تشهد صعودًا جديدًا للتعبيرات الاحتجاجية سواء في وسائل التواصل الاجتماعي أو في الواقع كما في مصر والأردن ولبنان والعراق وسوريا والسودان وتونس.

"يتزايد السخط الشعبي الاجتماعي محفزًا باليأس من أداء حكومات ما بعد الانتفاضات العربية"

يمكن تفسير ذلك بعدم تحقق التوقعات الشعبية التي تلت الانتفاضات العربية لعجز حكومات المنطقة عن تلبيتها بل إن الأوضاع الاقتصادية والتباينات المناطقية والطبقية تتسع. والأهم أن شعوب المنطقة أصبحت أكثر قدرة على إدراك هذه التباينات بفعل فقدان الحكومات قدرة السيطرة على المعلومات. كما أن استمرار توسع الانخراط الشعبي في شبكات الاتصال والتواصل الحديث يمنح كتلًا شعبية ونخبًا مجالات متزايدة للتعبير والحشد والتعبئة والمناورة على إجراءات السلطة.

لم تعد حكومات المنطقة قادرة بسهولة على استخدام العنف المفرط كما في السابق ولا السيطرة على المعلومات أو ضبط المجال الافتراضي. وبناء عليه يمكن توقع أن يشهد العام 2019 صعودًا للحركات الاحتجاجية بمطالب اقتصادية وتنموية لكنها قد تأخذ أشكالًا سياسية. لقد انهارت الأشكال السابقة للعقد الاجتماعي لا سيما في العالم العربي القائمة على مقايضة الريوع أو الوظائف الحكومية أو التقديمات الاجتماعية مقابل منع المشاركة السياسية، من دون أن تظهر أشكال جديدة متوافق عليها.

5- تواصل ضغوط الأزمات السياسية بالتزامن مع تمادي فشل مساعي التسوية السياسية الداخلية وتوقفها في أغلب الدول المأزومة. تشهد المنطقة تراجعًا في التوافقات السياسية التي تشكلت بعد مرحلة الاضطرابات العربية كما في حالة تونس (تتأرجح بين النجاح والفشل) وليبيا والأردن أو عدم نجاح تشكيل توافقات بين القوى الأساسية كما في السودان وليبيا والبحرين

وفلسطين المحتلة (حماس – فتح) ومصر والعراق. وما زالت فكرة الشراكة السياسية تتردى في ظل إصرار القوى الحاكمة على الاستئثار مستندة إلى كتل اجتماعية ذات عمق هوياتي أو دعم خارجي أو ريوع أو أجهزة الدولة العميقة. ستستمر هذه الإخفاقات السياسية في الضغط على استقرار العملية السياسية وفعالية الحكومات وتعزيز الانقسامات الداخلية خلال العام 2019.

6- تصاعد تأثيرات الثورة الرقمية، حيث تنخرط أعداد إضافية ومناطق جديدة خارج المراكز السكانية الكبرى في شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي. ومن هذه التأثيرات دخول أعداد إضافية من السكان إلى مجالات النقاش العام وتحفيز الرغبة بالمشاركة في القضايا العامة وإحساس متزايد بالقدرة على الفعل والرغبة بتحدي السلطات القائمة بمختلف تشكيلاتها، وازدياد حملات التعبئة والحشد والتنظيم والتضليل والتلاعب. يلمس أولئك الأكثر تهميشًا، سواء من فئات أو طبقات أو شرائح أو جماعات أو مناطق محددة، ما تتيحه لهم هذه الوسائل من فرص لم تكن ممكنة من قبل بما يزيد لديهم الرغبة والقدرة على تحدي القوى السائدة. كل هذا سيضغط بشكل متصاعد على الحكومات والسلطات ويفاقم من تراجع مشروعيتها.

إلا أن القوى التقليدية من دول وأحزاب ومؤسسات اجتماعية بدأت تنخرط بدورها في الموجة الرقمية وترصد لها مزيدًا من الاهتمام والموارد بهدف امتصاص آثار هذه الموجة والتأثير على نتائجها. لذا فإن الحراكات الرقمية لا تقضي على الأشكال التقليدية للسلطة بل ربما تعيد تشكيلها. فهذه الحراكات لن تكون بديلًا للقوى السياسية لا سيما الإيديولوجية منها القادرة على تعبئة الجماهير حول قضايا كبرى وحشدها نحو مواجهات طويلة. إن الحراكات الرقمية ما زالت تتمحور حول قضايا تفصيلية وذات أهداف موضعية تسمح للجمهور بالضغط على القوى السائدة لتغيير سلوكها تجاه أزمات وقضايا محددة. بالمجمل تبدو الحراكات الرقمية أكثر قدرة على منافسة المجتمع المدني ومزاحمته بدل الحلول محل الأحزاب السياسية.

ثانيًا: اللاعبون الأساسيون

في هذا القسم نستعرض مصالح أبرز الفاعلين المؤثرين في أحداث المنطقة، حيث نحاول استكشاف أولوياتهم الإقليمية في العام 2019، ودوافعهم الأساسية، والقيود التي تكبل مساعيهم الإقليمية والتحديات الحالية والمتوقعة. من خلال هذا العرض ندخل بوضوح إلى أبرز ملفات وقضايا العام 2019 على مستوى المنطقة.

2.1 القوى الدولية

2.1.1 الولايات المتحدة

ترتكز الأولويات الأميركية في العام 2019 على مسائل المواجهة مع إيران والملف السوري وصفقة القرن. ستستمر السياسة الأميركية تجاه المنطقة بالخضوع لجملة عوامل أبرزها تأثير تنازل ترامب عن إدارة المنطقة لفريق ملتصق بالمشروع الصهيوني، وغياب إستراتيجية أميركية للمنطقة والتوترات بين رؤية البيت الأبيض ومؤسسات الأمن القومي تجاه الإقليم، ونزعة ترامب الانتهازية في التعامل مع الحلفاء، وضبط صعود الدورين الروسي والصيني في المنطقة. ستزيد واشنطن من تنافسها مع الصين (اقتصاديًا، وتايوان، وبحر الصين الجنوبي) وروسيا (سباق تسلح)، وهو ما سيسبب "صداعًا" للقوى المتوسطة (مثل تركيا) الساعية لإيجاد أرض محايدة، وسيعزز من رغبة موسكو وبكين بتعميق مصالحهما داخل المنطقة.

في ظل تراجع خياراتها العسكرية، ستحفز الولايات المتحدة في العام 2019 أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية ضد أعدائها في الإقليم، وفي سياق ذلك ستبذل جهودًا لتمتين النواة الصلبة لحلفها أي "إسرائيل" والسعودية والإمارات مع ضمان أولوية المصالح الأميركية وعدم الانجرار نحو مواجهات واشنطن هذه الأدوات الله وإعاقة العملية السياسية على دمشق، وتعميق تأثيرها بمسار تطبيع العلاقات بين العربي وفرض صفقة القرن على الواقعين الفلسطيني والإقليمي.

"تميل مزيد من القوى الإقليمية للابتعاد عن واشنطن نحو تموضعات أكثر حيادية"

عسكرية في المنطقة. ستستخدم لتشديد الحصار على إيران وحزب في سوريا وتقييد الانفتاح العربي وحضورها داخل العراق، والدفع الكيان الصهيوني والنظام الرسمي

ومن أبرز القيود التي ستعوق السياسة الأميركية في المنطقة الإجماع الأميركي على عدم التورط في حرب إقليمية، واستمرار التباين بين المحور القطري – التركي والمحور السعودي- الإماراتي، والاهتزاز في المملكة السعودية وتردي وضعية محمد بن سلمان العالمية، وميل مزيد من القوى الإقليمية (تركيا، مصر) للابتعاد عن واشنطن نحو تموضعات أكثر حيادية[5]، والانهيار في قوة أميركا الناعمة، وتطور الدور الروسي والصيني في ملفات حساسة إقليمية. لكن بالرغم من عدة حوافز لتخفيض التزاماتها العسكرية في الشرق الأوسط وأفريقيا، إلا إن الحملة ضد إيران والهواجس بخصوص "الإرهاب والانتشار النووي" ستستمر بالضغط لصالح جذب الاهتمام والإمكانات الأميركية إلى المنطقة[6].

2.1.2 روسيا

في العام 2019 ستستمر سوريا في الاستحواذ على أولوية السياسة الإقليمية لروسيا ولا سيما مسار العملية السياسية، ومن خلالها السعي لترتيب تفاهمات مع جملة من القوى الإقليمية مثل تركيا والكيان الصهيوني. كما ستستمر روسيا في محاولة مدّ نفوذها نحو ساحات جديدة مثل ليبيا والخليج بدوافع جيوستراتيجية واقتصادية. بالمجمل ستستمر روسيا بالالتزام بسياسة نشطة داخل الإقليم وذلك نظرًا لما تستكشفه من فرص لأداء أدوار تحسّن من مكانتها الدولية وكذلك ردًا على الضغوط الغربية عليها والمرشحة للتصاعد.

يتوقع مركز ستراتفور أن يزيد الغرب من ضغط العقوبات على روسيا بالتزامن مع تعزيز وتنسيق استراتيجيات الأمن السايبري وتلك المضادة للبروباغندا، كما ستوسّع واشنطن من دعمها لكل من أوكرانيا وجورجيا وتواجه النفوذ الروسي في المحيط القريب لموسكو كما في أرمينيا وأوزباكستان[7]. لذا يرى الكرملين أن المصالحة مع الغرب ليست ممكنة لأن الهدف هو تقويض روسيا. وبناء عليه لا بد من التعايش مع العقوبات بدل السعي لرفعها، ما يعني أنه لن يكون هناك تحوّل روسي من القضية الأوكرانية على وجه التحديد. كما أنه في ظل التوتر بخصوص الاتفاقيات النووية مع الولايات المتحدة فإن الأجهزة الروسية العلمية والعسكرية ذات الصلة بالقدرات النووية سيتزايد

---

[5] إن اعتماد أميركا حاليًا في مواجهتها للقوى الكبرى على مسار أحادي واسع يشكل خطرًا يتمثل بإبعاد حلفائها من القوى الوسطى التي تحتاجها إلى جانبها.

Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.6.

[6] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.20.

[7] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.64.

تأثيرها في السياسة الخارجية. ويرى مركز كارنيغي في موسكو أن هامش المناورة الروسية في السياسة الخارجية يتراجع فيما يتضح أن المشاكل الداخلية مستعصية على الحل[8].

يؤكد أندريه كورتونوف، المدير العام لمجلس الشؤون الدولية الروسي، على هذه المقاربة المتشائمة للسياسة الخارجية لروسيا في كلمة ألقاها في الإمارات العربية في شهر تشرين الثاني 2018:

"إذا كان عنوان السياسات الدولية على الأرجح هو الأمن وليس التنمية، وإذا كان الهدف الرئيسي للأمم سيكون البقاء وليس الرفاه، لماذا ينبغي على روسيا أن تغيّر فهمها الحالي للعلاقات الدولية؟ بطريقة ما، الكرملين جاهز لمواجهة "الشتاء العالمي"[9] بطريقة أفضل من معظم منافسيه وخصومه. أما لخلق حوافز للسياسة الخارجية الروسية لاعادة تكوين ذاتها فينبغي لأحد أن يُثبت أن "الشتاء العالمي" ليس الخيار الوحيد"[10].

"ستتقدم المصالح الاقتصادية الروسية في المنطقة كلما أصبح المسار السوري أكثر استقرارًا"

من أبرز الأهداف الروسية في العام المقبل إقليميًا إطلاق المسار السياسي السوري (اللجنة الدستورية ومسائل إنسانية) وايجاد بيئة إقليمية ودولية مناسبة لرفع القيود عن التعاون مع الدولة السورية بما يمكن أن يحفز مشاريع إعادة الإعمار، وإدارة مرحلة الانسحاب الأميركي من سوريا من خلال محاولة عقد تسوية لمستقبل الشرق السوري بين الدولة السورية وتركيا والأكراد، وإنهاء حالة جبهة النصرة في إدلب. وهناك المصالح الاقتصادية التي ستتقدم كلما أصبح المسار السوري أكثر استقرارًا. تسعى روسيا من خلال الاستثمارات في قطاعات الطاقة بما فيها تلك النووية (سوريا، إيران،

---

[8] Tatyana Stanovaya, Russia in 2019: What Putin's Annual Press Conference Revealed, Carnegie Moscow Center, January 11, 2019.

[9] يحيل كورتونوف مصطلح الشتاء إلى عبارة "الشتاء قادم" في السلسلة الأميركية "لعبة العروش" حيث يشير الشتاء إلى أمر شديد السوء وكبير ولا يمكن تجنبه ويلوح في الأفق.

[10] Andrey Kortunov, On Russia's Power: is Winter Coming? Russian International Affairs Council, November 13, 2018.

السعودية، إقليم كردستان، ليبيا، تركيا، الأردن، مصر) ومبيعات السلاح[11] أن تحقق فوائض ضرورية للداخل الروسي وخاصة أن إدارة بوتين ستكون تحت ضغوط داخلية مستمرة لا سيما مع موعد الانتخابات المحلية في أيلول 2019.

على المستوى العسكري تعزز روسيا الاعتماد على مزيج من شركات أمنية خاصة (فاغنر) وقوات حكومية للتدريب والاستشارة كما في السودان وليبيا بما يحقق لها نفوذًا سياسيًا ثم اقتصاديًا. تعتمد المصالح الروسية حاليًا على "إبعاد الإرهابيين وإبقائهم تحت السيطرة؛ واستقطاب التكنولوجيا والا ستثمارات؛ وتو سيع الو صول إلى أ سواق المنطقة ليمتدّ من الأ سلحة إلى المنتجات الزراعية"[12].

يلخص فيتالي نعومكين السياسة الروسية في المنطقة خلال العام 2019 قائلًا:

"بالنسبة إلى الشرق الأوسط يمكن أن تصبح هذه السنة التي حلّت سنة تغييرات جدية، فإن روسيا ستتبع سياسة تحافظ فيها على مبادئ محددة ... وتتناغم مع البراغماتية التي من ضمن عناصرها «الانتهازية البناءة». والأخيرة لا تعني «سياسة التهام كل شيء» وعدم التمييز ولكنها تفترض الجاهزية للتعاون مع أطراف مختلفة (بما في ذلك المتصارعة فيما بينها)، في حال تناسب هذا مع مصالحها. بشكل عام يمكن توقع توسع دائرة شركاء روسيا في المنطقة على خلفية تصرفات واشنطن التي لا يمكن التنبؤ بها. في الوقت نفسه لن تحاول موسكو إزاحة واشنطن أو استبدالها وليس لديها الموارد الكافية لذلك مقارنة بأميركا وتسعى لتجنب الانجرار إلى الصرعات"[13].

ومن أبرز القيود والتحديات خلال العام الحالي على الدور الروسي استمرار الأزمة الاقتصادية الداخلية، وتوسع العقبات الدولية وتصاعد التوتر مع الولايات المتحدة[14]، وتعمّق التناقضات بين

---

[11] ارتفعت مبيعات السلاح الروسي في المنطقة من 1.5 مليار دولار عام 2106 إلى 8 مليارات دولار عام 2017، بالإضافة إلى عقود بقيمة 24 مليار دولار لعشر سنوات مقبلة ابتداء من 2018.

[12] ديميتري ترينين، المشهد من موسكو، مقابلة أجراها مايكل يونغ لمدونة "ديوان"، مركز كارنيغي، 16 كانون الثاني/يناير 2019.

[13] فيتالي نعومكين، 2019: سنة الفرص والتحديات لروسيا، صحيفة الشرق الأوسط، 6 كانون الثاني/يناير 2019.

[14] ويمكن أن يشهد العام 2019 إضافة واشنطن لعقوبات جديدة تؤلم الاقتصاد الروسي، كأن توسع نطاق فرض العقوبات على مزيد من المسؤولين والكيانات الروسية، وكأن تقطع قنوات التجارة المشتركة الرئيسة، أو يضغط

القوى الإقليمية ما يعقّد قدرة روسيا على المناورة، والقدرة على تحقيق خرق سياسي في سوريا، سواء في مسار التسوية أو في الشرق السوري، ولا سيما بحال الانسحاب الأميركي المعلن عنه، وضبط الاشتباك الإسرائيلي – الإيراني في سوريا. إلا أن المكاسب التي تلمستها روسيا في الإقليم ستحفزها على مزيد من التدخل الحذر. ويشير كورتونوف إلى إنه إن قارنا روسيا بصندوق استثماري كبير يمكن القول إن سعر أسهمه اليوم أعلى بشكل هائل من القيمة الحقيقية لأصوله. ففي الشرق الأوسط مثلًا يمكن اعتبار روسيا شركة سياسية ناشئة ناجحة بطريقة استثنائية: فمقابل ثمن متواضع دفعته بالدماء والمال أصبحت موسكو قادرة على تحويل نفسها من لاعب هامشي في المنطقة إلى الوسيط الخارجي الأكثر أهمية[15].

2.1.3 الصين

ليس من المحتمل أن تشهد المقاربة الصينية للمنطقة تحولًا نوعيًا عميقًا خلال العام 2019 بل المزيد من مراكمة النفوذ الاقتصادي والتنموي في دول المنطقة مع الحفاظ على بصمة سياسية منخفضة[16]. الملف السياسي الأبرز قد يكون مسار التصعيد الأميركي مع إيران نظرًا للمصالح الصينية في سوق الطاقة الإيرانية ولتأثيره على الاستقرار في منطقة الخليج وهي مصدر رئيس للطاقة وعقدة على خط طريق الحرير الجديد. إن تزخيم النفوذ والمصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة ينتج عن تراجع التزامات أميركا تجاه المنطقة وعن حاجة بكين لمساحة مناورة إضافية لامتصاص الضغوط الأميركية المتصاعدة بحدة في ظل إدارة ترامب.

يتوقع مركز ستراتفور أن الهوة بين المتطلبات الأميركية من الصين (الإصلاحات البنيوية) وبين ما ترغب الصين بالمساومة عليه في الاستراتيجية التكنولوجية والاستقرار الداخلي، سوف تستمر بالتوسع عام 2019 وتمنع أي تسوية شاملة، وأن تثير واشنطن بشكل أكبر قضايا حقوق الإنسان

الكونغرس مثلًا على البيت الأبيض لاتخاذ خيارات أكثر تطرفًا مثل استهداف الديون السيادية الروسية أو حظر التعاملات بالدولار مع أكبر البنوك الروسية. أنظر: آدم المخزنجي، اقتصاد روسيا يتراجع وإيران والسعودية في تدهور...أبرز توقعات الاقتصاد لعام 2019، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

[15] Andrey Kortunov, On Russia's Power: is Winter Coming? Russian International Affairs Council, November 13, 2018.

[16] في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني بالعاصمة الصينية بكين في تموز/يوليو 2018، تعهَّد بتقديم قروضٍ بقيمة 20 مليار دولار للمنطقة، بالإضافة إلى مساعدات بقيمة نحو 90 مليون دولار لسوريا واليمن والأردن ولبنان من أجل الإعمار ورعاية النازحين، ومليار دولار أخرى للعالم العربي لبناء الاستقرار الاجتماعي.

والأقليات لفرض مزيد من العقوبات على الصين[17]. وردًا على الإجراءات الأميركية المتوقعة ستعتمد الصين على نفوذها الاقتصادي الهائل لمواجهة الأحلاف الأميركية. ومع تزايد الضغوط على الصين في الأسواق الأميركية ستسعى بكين إلى ايجاد أسواق جديدة وشركاء جدد من خلال مبادرة الحزام والطريق الواحد التي تتضمن مشاريع بمليارات الدولارات[18].

سجّلت الصين إنجازًا مهمًا عام 2018 حيث أصبحت اليوم أكبر مستثمر في الشرق الأوسط. فبحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تستحوذ الصين اليوم على حوالي ثلث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية. ومن المتوقع أن ترتفع التجارة بين الصين والشرق الأوسط إلى 550 مليار دولار بحلول 2020 أي بما يزيد عن 300 مليار دولار اليوم، بحسب شركة "ماكنزي" للاستشارات. كما يلاحظ نمو في صادرات السلاح الصيني لا سيما الطائرات من دون طيار[19]، حيث إن الشروط السياسية والقانونية الصينية لبيع السلاح، فضلًا عن الكلفة، تجذب أنظمة المنطقة. ويسبب ذلك قلقًا إسرائيليًا متصاعدًا كون الصين لا تلتزم بمبدأ التفوق النوعي الإسرائيلي الذي تلتزم به أميركا والدول الغربية، كما أنها تتيح لدول المنطقة سلاحًا متطورًا في مجالات تمتلك فيها "إسرائيل" تفوقًا نسبيًا على محيطها، إضافة إلى أن الصين تزوّد إيران بالسلاح.

"إن تزخيم النفوذ والمصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة ينتج عن حاجة بكين لمساحة مناورة إضافية لامتصاص الضغوط الأميركية المتصاعدة"

---

[17] بحسب مركز ستراتفور ستكشف هذه السنة محدودية القدرة الأميركية على عزل الصين عن التجارة العالمية وعن أقرب حلفاء أميركا ممن لديهم مصلحة بتوسيع المصالح الاقتصادية مع بكين.

Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.1, 7.

[18] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.38.

[19] أعربت وكالة الاستخبارات الدفاعية في البنتاغون عن قلقها من تنامي مبيعات الصين لطائرات من دون طيار إلى دول في الشرق الأوسط، لا سيما أن قائمة المشترين تشمل أبرز حلفاء الولايات المتحدة.

Jack Detsch, Pentagon warns Middle East turning to China for drone needs, Al-monitor, January 16, 2019. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/01/pentagon-mideast-turning-china-drone-needs.html#ixzz5el0Oa7Dx.

هذا النفوذ الصيني الزاحف سيمنح في العام 2019 مزيدًا من الحوافز لدول المنطقة للتحول شرقًا وتنويع تحالفاتها وتحدي السياسة الأميركية وابتزازها. ومن المرجح أن تكون الصين حذرة من الانخراط في إعادة إعمار سوريا قبل انطلاق المسار السياسي وحصول توافقات دولية. كما أنها يمكن أن تطور دورها الدبلوماسي في الخليج إن تفاقم التوتر على خلفية السياسة الأميركية تجاه إيران. ولن يكون من مصلحة الصين أن تنسحب إيران من الاتفاق النووي، فذلك سيؤثر على مصالح البلدين وعلى أسعار النفط ويعزز التوتر في منطقة الخليج.

2.1.4 فرنسا[20]

إن انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، ومواقفه الاستفزازية المتكررة حيال شركائه الأوروبيين وتلويحه المستمر باحتمال تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها "الدفاعية" تجاههم في إطار حلف الناتو، جميعها عوامل عززت القناعة بأن هؤلاء الحلفاء باتوا مضطرين، وبالاكراه، على محاولة بلورة سياسة خارجية ودفاعية أوروبية مشتركة ومستقلة. وقد اعتبر البعض أن تصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في أيار 2017 عن ضرورة اعتماد أوروبا على نفسها في ميدان السياسة الدفاعية وكلام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال الشهر الماضي عن الحاجة إلى تشكيل جيش أوروبي لحماية بلدان الاتحاد من "روسيا والصين وحتى الولايات المتحدة"، الذي أثنت عليه ميركل في اليوم التالي، هي مؤشرات حاسمة إلى وجود إرادة سياسية لدى الثنائي الفرنسي- الألماني، النواة الأصلية للمشروع الأوروبي، لولوج درب الاستقلال عن واشنطن. قد تتيح الخلافات السياسية المشار إليها أمام أطراف في محور المقاومة فرصًا للمناورة واللعب على التناقضات غير أن الهامش يبقى ضيقًا، خاصة مع تعاظم النفوذ الإسرائيلي والسعودي داخل المؤسسات السياسية الفرنسية.

في مقدمة التقرير الاستراتيجي للدفاع والأمن الوطني الصادر في آخر عام 2017، وهو تقرير أعدّ تحت إشراف وزيرة الجيوش (الدفاع) الفرنسية فلورانس بارلي بطلب من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، كتب الأخير إن السياق الدولي الحالي "شديد الاضطراب. غالبية المخاطر والتهديدات التي نتعرض لها لم تكن مجهولة بالنسبة لنا لكن تأثيراتها تتعاظم... إن تكاثرها يشي بالضعف المتزايد للنظام الدولي وصعود لاعبين يريدون تغييره". وقد رأى مُعدّو التقرير في الصفحة 13 "أن اللايقين

[20] هذا القسم من التقدير مأخوذ كاملًا من ورقة وليد شرارة المعروضة في حلقات النقاش التي ورد ذكرها في المقدمة.

الذي يطبع المرحلة الانتقالية التي دخلها العالم يضـــاف إليه انفجار متزامن لأزمات معقدة نحن أطراف مباشرون فيها إلى جانب شركائنا وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، من منطقة الساحل في آفريقيا إلى الشرق الأوسط. نحن نواجه لاعبين متعددين لديهم تطلعات طموحة وقدرات كبيرة".

على الرغم من أن لغة التقرير المســتخدمة في تقريري الأمن الأميركيين إلا أنه يصل إلى نفس الرئيســي الــذي تواجهــه القوى القوى غير الغربية، وفي طليعتهم تغيير موازين القوى الــدولية عقود طويلة[21].

"وزارة الــخــارجــيــة الفرنسية ما زالت معقلًا للمحافظين الجدد الفرنســيين وأنصــار اللوبي الإســرائيلي والسعودي"

أكثر دبلوماســية من تلك القومي والدفاع الوطني الاستنتاج فيما يتعلق بالتحدي الغربية وهو توسع دور ونفوذ روسيا والصين، وعزمهم على المختلة لمصــلحة الأولى منذ

يقدّم فريق الرئيس الفرنســي وسـياسـاته نموذجًا واضـحًا عن كيفية تأثير العوامل الأيديولوجية والتجارية على صــناعة القرار. شــكل إيمانويل ماكرون منذ وصــوله إلى الســلطة خلية معنية بالسياسة الخارجية في قصر الإليزيه، غايتها تعزيز إشرافه عليها، ضمت مستشاره الدبلوماسي فيليب إتيان ومدير الاستخبارات الخارجية والسفير السابق بيرنار إمييه والأميرال برنار روجيل القائد السابق لهيئة الأركان الفرنسية وهي مجموعة تعتبر براغماتية مقارنة بوزارة الخارجية التي ما زالت معقلًا للمحافظين الجدد الفرنسيين وأنصار اللوبي الإسرائيلي والسعودي[22].

---

[21] وقد أكد فرنسـوا لوكوانتر، رئيس هيئة الأركان الفرنسـية، هذه الوجهة عندما قال أمام لجنة الشـؤون الخارجية والقوات المسـلحة في البرلمان الفرنسـي في شـهر تشـرين الأول/أكتوبر 2018، إن "فرنسـا صـاغت شـراكتين استراتيجيتين رئيسيتين مع الهند وأستراليا كسبيل للتحكم بالنزعة التوسعية الصينية، التي من المحتمل أن تصبح أكثر عدوانية، والتصــدي لها ان كان الأمر ممكنًا. إنها مهمة رئيســية في المحيطين الهندي والهادئ وكذلك في أفريقيا".

[22] وزير الخارجية جان إيف لودريان، الذي وقّع عندما كان وزيرًا للدفاع في عهد فرنسـوا هولند صـفقات السـلاح مع السـعودية، من المدافعين عن ضـرورة الحفاظ على علاقات اسـتراتيجية مع السـعودية ودعمها في مواجهة إيران وحلفائها. الأمر نفسه ينطبق على جيروم بونافون، مدير قسم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في الوزارة، الشديد العداء لإيران ومحور المقاومة وعلى مدير مركز التحليل والاسـتشـراف فيها جوسـتان فايس. ما زال تأثير جيرار آرو، السـفير الحالي في واشـنطن، والرمز الأبرز "لزمرة المحافظين الجدد"، كبيرًا جدًا في الوزارة وكذلك الأمر مع ميشـال ميرايي السفير الحالي في البرازيل.

ينعكس هذا الواقع على السياسة الخارجية الفرنسية حيال دول المنطقة وقضاياها. فعلى الرغم من تمسك فرنسا بالاتفاق النووي مع إيران إلا أنها كانت من أول الدول التي اقترحت فرض عقوبات عليها بحجة برنامجها الصاروخي والضغط عليها لوقف توسع نفوذها في الإقليم. وهي حتى عندما تصر على ضرورة الحوار مع إيران ترى أن الحوار كفيل بدعم موقع من تصنّفهم معتدلين كالرئيس روحاني ووزير الخارجية ظريف في مواجهة المتشددين أي مرشد الجمهورية الإسلامية والحرس الثوري. وقد أظهرت قضية خاشقجي وضعف رد الفعل الفرنسي عليها ورفض ماكرون الربط بينها وبين صفقات السلاح مع السعودية مدى متانة العلاقة بين البلدين. كما تشهد العلاقات الفرنسية-الاسرائيلية تطورًا في مجال التعاون التكنولوجي والعسكري وتراجع النقد الفرنسي لسياسات الاستيطان والضم التي تعتمدها "إسرائيل" في الضفة والقدس، وثمة أمر مستجد، وهو تقديم فرنسا العزاء لعائلات المستوطنين الاسرائيليين الذين يقتلون في الأراضي المحتلة. الوجهة التي اتخذتها السياسة الخارجية الفرنسية بعد الاستدارة الكبرى التي تمت في أواخر عهد الرئيس الأسبق جاك شيراك لم تتغير وفي ظل هذا الواقع لا يمكن تصور سياسة خارجية أوروبية مشتركة مستقلة عن الولايات المتحدة.

2.2 القوى الإقليمية

2.2.1 الجمهورية الإسلامية في إيران

تواجه إيران في العام 2019 تحديين أساسيين: الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي ونتائجه، وحضورها في سوريا وكلفته. تسعى إيران إلى تأمين شبكة دولية تمتص تأثير العقوبات الأميركية وتحمي أغلب مصالحها الاقتصادية، وفي سوريا تجد نفسها معنية بتمكين الحكومة السورية سياسيًا واقتصاديًا وجغرافيًا (إدلب وشرق الفرات) وتعجيل الانسحاب الأميركي وإكمال التفاهمات مع تركيا في إدلب و شرق الفرات، وا ستعادة التوازن مع الكيان الصهيوني على المسرح السوري لردعه عن التعرض لها.

دوليًا، ستواصل إيران تشبيك مصالحها المشتركة مع القوى الآسيوية انطلاقًا من أفغانستان وباكستان مرورًا بالهند ووصولًا إلى الصين وروسيا. تستفيد إيران من هذا العمق الشرقي جيوستراتيجيًا وأمنيًا واقتصاديًا، لتوفير بدائل وشبكات أمان توازن من خلالها الضغوط التي تتعرض لها في غرب

"مع التراجع النسبي للتوتر المذهبي ستعزز إيران من سياساتها القائمة على ترميم الجسور مع قوى أساسية في العالم العربي"

آســـيا والعالم العربي. كما ســـتجد إيران نفســـها بحاجة لتمتين دبلوماســـيتها العامة مع الدول والمنظمات الدولية لمواجهة الخطوات العدوانية والحملات السياسية والإعلامية لواشنطن وحلفائها.

إقليميًا، ســـتســـتمر إيران في توطيد وترميم علاقاتها مع تركيا وقطر انطلاقًا من اعادة تعريف واستكشاف المصالح المشتركة ومنها الحاجة لمواجهة السياسة السعودية في المنطقة. مع التراجع النسبي للتوتر المذهبي وانخفاض التوتر في سوريا والعراق ستعزز إيران من سياساتها القائمة على ترميم الجســـور مع قوى أســـاســـية في العالم العربي، شـــعبيًا ورســـميًا. ومع إنجاز الجزء الأكبر من المهمة في ســـوريا ســـتكون إيران مهتمة بتمكين حلفائها اليمنيين من الصـــمود لحين تبلور خيار التسوية السياسية، وتنشيط العملية السياسية في العراق، ودعم الشعب الفلسطيني لإحباط أي تقدم في مسار "صفقة القرن".

في المقابل تبرز جملة قيود أبرزها التداعيات الاقتصـــادية الناجمة عن العقوبات الأميركية ســـواء على المســـتوى المحلي أو الإقليمي، وازدياد حاجة إيران للتفاهم مع تركيا، والهجمات الإســـرائيلية داخل سوريا، واستمرار التحشيد السعودي السياسي والمذهبي ضد إيران على المستوى الإقليمي. من بين ما سبق، ستكون النتائج الاقتصادية للعقوبات وتأثيراتها الإجتماعية من أشد التحديات في العام 2019 داخل إيران.

2.2.2 تركيا

التحدي الأكبر الذي سيواجه تركيا خلال هذا العام هو الوضع الاقتصادي المتعثر، حيث على أردوغان التعامل مع أزمة الدين من دون الوقوع في أزمة ليرة جديدة. تبدو آفاق الاقتصـــاد التركي ســـيئة على الأرجح خلال 2019 بسبب مزيج من المشاكل، ما بين مستويات ديون مرتفعة على الشركات المحلية، وعملة ما زالت غير مســـتقرة، وتناقص في الاســـتثمار الأجنبي، وزيادة في عجز الحســـاب الجاري، وتضـــخّم مرتفع، وتراجع في قطاع التصـــدير واهتزاز في ثقة المســـتهلك[23]. وبالتالي من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصـــادي التركي إلى ما بين 3.6٪ و0.8٪. وتأتي خطورة الوضـــع في 2019 مما قيمته 200 مليار دولار، أو ربع الناتج المحلي الإجمالي التركي، وهو مبلغ هائل يجب على الشـــركات التركية دفعه خلال العام 2019، ويأتي معظم ذلك المال بالدولار. وســـتحاول

[23] Stratfor, As Turkey Enters 2019, Its Economic Woes Are, November 28, 2018 Never

الحكومة التركية التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انخفضت من 18.7 مليار دولار عام 2015 إلى 10.8 مليار دولار عام 2017 بمزيد من الإصلاحات المالية والمؤسسية[24].
وتزداد حساسية المسألة الاقتصادية قبل الانتخابات المحلية في آذار، كما أن هذا الوضع يضعف موقع تركيا تجاه الغربيين عمومًا[25] وأميركا خصوصًا[26]. لن تغير الانتخابات توازنات القوى داخل تركيا ولكن أردوغان بنى نفوذه من خلال شبكة زبائنية كانت البلديات من أبرزها لقدرتها على تقديم الخدمات والوظائف. إن خسارة أردوغان لبلديات المدن الكبرى مثل أنقرة واسطنبول سيلحق ضررًا كبيرًا بصورته وقدرته على توظيف الفرص الاقتصادية في هذه المدن[27].

خارجيًا، تبقى المسألة السورية وتبعاتها القضية الأكثر تعقيدًا وضغطًا على صانعي القرار في أنقرة ولا سيما قضية مستقبل منطقة شرق الفرات. يستفيد أردوغان من الحاجة لدور تركيا، إيرانيًا لمواجهة العقوبات وموازنة السعودية، وروسيًا لبناء المسار السياسي في سوريا ولتطوير التعاون الاقتصادي، وأميركيًا لاعادة تركيا إلى موضعها التقليدي إلى جانب الغرب، ولموازنة روسيا وإيران في سوريا ومنع الحكومة من استعادة كامل سوريا ولضمان أمن حلفائها الأكراد في شرق سوريا. ولذا سيحافظ أردوغان على تموضعه على مسافة مرنة بين الأميركيين والروس ليفاوض الجميع من موقع متقدم. في سياق مواز سيكون أردوغان مقيدًا بحاجته إلى طهران لتحقيق التوازن مع المحور السعودي- الإماراتي، وأيضًا بفعل المصالح الاقتصادية - السياسية المتشابكة ولذا لن يستجيب أردوغان للعقوبات الأميركية على إيران وهو ما سيجعلها نقطة خلافية جديدة مع إدارة ترامب بعد انتهاء مهلة الاعفاءات.

2.2.3 الكيان الصهيوني

يواجه الكيان الصهيوني في العام 2019 تبعات مرحلة ما بعد نهاية الحرب السورية، وبالتحديد التوازن في الجبهة الشمالية ومسار التطبيع مع الأنظمة العربية والعرض الأميركي المتوقع لصيغة

---

[24] آدم المخزنجي، اقتصاد روسيا يتراجع وإيران والسعودية في تدهور...أبرز توقعات الاقتصاد لعام 2019، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

[25] استهلكت أوروبا بضائع تركية بقيمة 86.4 مليار دولار عام 2017 فقط وفقًا لمكتب الإحصاء الأوروبي "*Eurostat*"، ما يعني أنها أكبر جهة عالمية تستورد وتشغل عجلة التصنيع التركي.

[26] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.28.

[27] Gonul Tol, Local elections and economic woes in Turkey, in 2019 Middle East preview: Key trends, events, and policies to watch, Middle East Institute, January 7, 2019.

صفقة القرن، بالإضافة إلى التحدي الدائم بخصوص المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية. على أن السياسة الإسرائيلية للتعامل مع كل هذه المسائل ترزح تحت ضغوط الانتخابات البرلمانية المبكرة في نيسان 2019 ونتائجها. كما يُرجح أن يتراجع نمو الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مطرد خلال 2019 إلى نسبة 3.5٪ بسبب بطء نمو التجارة العالمية، وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهي تقديرات متفائلة بالنسبة لتوقعات أخرى تشير إلى تراجع النمو الاقتصادي للكيان المحتل إلى ما بين 2 و2.5٪. وستشهد الموازنة العامة الإسرائيلية لـ 2019 مزيدًا من العجز المالي بسبب تراجع إيرادات الضرائب الناتج عن تراجع النمو الاقتصادي، ولارتفاع الإنفاق الحكومي[28].

يقود البحث في مكوّنات الرؤية التي تنظر من خلالها القيادة السياسية في "إسرائيل" إلى التهديد المتشكل على الجبهة الشمالية إلى أن ثمة مصدرين حاكمين للقلق لديها: سعي إيران إلى تكوين قوة عسكرية (برية وجوية وبحرية) في سوريا، والعمل على إدخال أسلحة كاسرة للتوازن الى لبنان من شأنها أن تغيّر قواعد اللعبة، كالصواريخ الموجّهة عالية الدقة. والحال فإنّ ثلاث مهام رئيسة تواجه "إسرائيل":

- منع حصول إيران على سلاح نووي (هذه تبقى المهمة الأكثر إلحاحًا لديها).
- منع تمركز إيران عسكريًا في سوريا.
- منع تصنيع صواريخ دقيقة في لبنان.

وقد حدّدت هذه المهام على خلفية أنّ التهديد الإيراني يأخذ في الوعي الإسرائيلي أشكالًا ومستويات متعدّدة؛ فهو يتأتى من:

- امتلاك إيران قدرات نوويَّة.
- تعاظم نفوذها الإقليمي، لاسيما على الساحة السورية.
- تطوُّر قدراتها الصاروخية التي تزوِّد بها فصائل المقاومة المختلفة، لاسيما حزب اللّه.

[28] آدم المخزنجي، اقتصاد روسيا يتراجع وإيران والسعودية في تدهور...أبرز توقعات الاقتصاد لعام 2019، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

- التواصل البرّي الذي تحقق من طهران إلى بيروت مرورًا ببغداد ودمشق، والذي ترى فيه "إسرائيل" عاملًا أساسيًا لتعزيز منابع التهديد الأخرى.

هذه التهديدات الاستراتيجية على رأس اهتمامات المؤسّسة الإسرائيلية في هذه المرحلة. أما الحدث الفلسطيني، الذي يشكّل تحديًا قائمًا بذاته، ويشغل حيّزًا كبيرًا من المشهد الإسرائيلي، فإن "إسرائيل" تحاول التعامل معه بما يسمح لها بمواجهته، من دون أن يصل الأمر إلى انفجار كلي وواسع. إلا أنَّ "إسرائيل" ترى أن هذا الحدث الأمني والسياسي والشعبي- بلحاظ سعي محور المقاومة الى الدفع باتجاه انتفاضة ثالثة، ترى ما هو إلا محاولةً لحرف اهتمامها عن مواجهة التهديد الأكثر خطورة على الجبهة الشمالية واستنزاف وتقييد قدرتها على تفعيل المبادرة العملانية في ساحات أخرى، وأضعاف تأثيرها في الساحة الإقليمية.

صحيح أنّ "إسرائيل" بدت في هذه المرحلة أكثر حاجة إلى إضفاء قدر من المصداقية والجدية على تحذيراتها، وأكثر حاجة إلى رفع مستوى التهديد والظهور بمظهر المتوثِّب، وإلى الارتقاء في الاستهداف الذي تمارسه؛ لكنها في المقابل؛ تبدو حتى الآن حريصة على عدم المغامرة، وعلى أن لا تتجاوز في رسائلها العملانية حدودًا معينة، لإدراكها أنّ السير على حافة المواجهة سيكون محفوفًا بخطر التدحرج نحو مواجهة عسكرية. ما يعني أنّ جدلية الفعل والامتناع الحاكمة الآن في الوعي الإسرائيلي تفرض على صانع القرار في تل أبيب المزيد من التعقُّل[29].

"على مستوى التطبيع وصفقة القرن فإن قادة الكيان يجدون أنهم أمام فرصة تاريخية، في ظل إدارة ترامب"

أما على مستوى التطبيع وصفقة القرن فإن قادة الكيان يجدون أنهم أمام فرصة تاريخية، في ظل إدارة ترامب تحديدًا[30]، لتكريس تطبيع أمر واقع بالتعاون مع كل من السعودية والإمارات تحت عنواني مواجهة إيران والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي للاستفادة من التفوق الإسرائيلي في هذه

[29] يوسف نصر الله، نظرية الردع الإسرائيلية، ورقة قُدمت في سياق حلقات النقاش التمهيدية لهذا التقدير، ونشرت كاملة في سلسلة محاور وحوار، العدد 17، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، كانون الثاني/يناير 2019.

[30] على سبيل المثال، خلال قمة ترامب وبوتين في شهر تموز/يوليو 2018 كانت الأولوية بالنسبة لترامب في الملف السوري هي ضمان أمن "إسرائيل" حيث عبّر عن قلق مشترك مع الإسرائيليين تجاه إمكانية نشر منظومة الصواريخ والأسلحة الإستراتيجية الإيرانية في سوريا والوجود العسكري الإيراني في سوريا بمختلف وجوهه بما في ذلك القواعد العسكرية.

المجالات لا سيما مع ما تعانيه معظم الدول العربية من تردي أحوالها الداخلية نتيجة للحروب واخفاقات النظم السياسية. وتقوم المقاربة الإسرائيلية على تجاهل قضية التسوية مع الفلسطينيين والاستمرار بفرض التحولات داخل الضفة الغربية، ومن المستبعد أن يوافق قادة الكيان على أية "تنازلات" جدية قد ترد في صفقة القرن.

"ستستمر السعودية بالمعاناة من ضغوط قضية خاشقجي، حيث تتعرض سياسات ولي العهد لمزيد من الانتباه العالمي"

2.3 القوى العربية

ما زالت الدول الخليجية في مركز التأثير الإقليمي من بين مجموع الدول العربية، فرغم وجود دول عربية عريقة ومركزية في المنظومة الإقليمية إلا أنها تعاني في المجمل من أزمات داخلية حادة وضمور في نفوذها الإقليمي.

2.3.1 السعودية

تواجه السعودية في العام 2019 جملة من الملفات الحساسة تتصل بالحرب على اليمن والانخراط في التصعيد الأميركي ضد إيران وتنشيط مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني وتجاوز التبعات الدولية لجريمة اغتيال خاشقجي وتصعيد جهود احتواء المحور القطري - التركي. وداخليًا يواجه ولي العهد ضغوطًا متزايدة في عملية انتقال الحكم نتيجة الهامش الذي اكتسبه خصومه داخل الأسرة الحاكمة بعد مقتل خاشقجي، إضافة إلى المراوحة في خطة التحول الاقتصادي (2030) وازدياد الأصوات المطالبة بالحريات السياسية إلى جانب تلك الاجتماعية والثقافية. يلخص مركز ستراتفور مجمل هذه الضغوط بالقول:

> *" ستستمر السعودية بالمعاناة من ضغوط قضية خاشقجي خلال العام 2019، حيث تتعرض سياسات ولي العهد لمزيد من الانتباه العالمي. ومن المرجح أن تستمر جهود بناء قوة ضغط من داخل الاسرة الملكية بوجه ولي العهد. وفيما سيحد بعض حلفاء الرياض من دعمهم العسكري ومن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة إلا أن العلاقات الحساسة لن تتغير على الأرجح"*[31].

[31] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.24.

ستكون السعودية معنية خلال هذه العام بتحسين صورتها وإعادة تأهيلها بعد حادثة خاشقجي وتداعيات جرائمها في اليمن، ولذا من المرجح أن تواصل القيام بخطوات واقعية محدودة ورمزية داخليًا وخارجيًا ذات طابع تصالحي وحقوقي. كما ستكرّس جهودًا متزايدة لتمكين التحالف السعودي – الإماراتي – الإسرائيلي بغطاء من البيت الأبيض ومحاولة الاستفادة القصوى من السنتين المتبقيتين لترامب لتحقيق أقصى الضغوط على إيران ومحاولة تكريس مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني. وبالمجمل عادت السعودية، نتيجة إخفاقاتها السورية واليمنية والقطرية، لتكون أكثر خضوعًا للأجندة الأميركية بعدما وجدت هامشًا لها خلال عهد أوباما. وهذا ينعكس بشكل كامل على الملف السوري حيث تنضبط الرياض بشكل كامل خلف المسار الأميركي وهو ما تجلّى بالتراجع السعودي عن الانفتاح على دمشق وذلك بخلاف مقاربتها الأولية بضرورة الانفتاح لموازنة الدورين الإيراني والتركي.

داخليًا، وإن كان يبدو أن محمد بن سلمان لا يزال ممسكًا بقوة بمفاصل السلطة إلا أن خصومه داخل الأسرة المالكة استعادوا بعض أنفاسهم. لذلك يبقى التحدي الداخلي الأساسي مرتبطًا بنجاح رؤيته للتحول الاقتصادي والتي تمثل في عمقها إعادة تفاوض على العقد الاجتماعي بين الأسرة الحاكمة والسعوديين. إن الفشل في تأمين موارد اقتصادية ومالية تلبي توقعات السكان سيفرض على النظام مقايضة ذلك إما بالعنف أو مزيد من الحريات. كما أن تراكم العجز في الميزانية السعودية وتراجع احتياطياتها واستمرار الأسعار المتوسطة لأسعار النفط، كلها تمثل ضغطًا جادًا على ولي العهد خصوصًا إذا لم تتمكن الدولة من الحصول على فوائض من المصادر البديلة المتوقعة في رؤية 2030.

يُشار إلى أنَّ ميزانية السعودية للعام 2019 تستند إلى إنفاق بحجم 295 مليار دولار مُقابل إيرادات بقيمة 260 مليار دولار، أي عجز بقيمة 35 مليار دولار. وبحسب تقديرات محللين اقتصاديين غربيين فإنَّ بند الدخل في ميزانيَّة السعوديَّة يستند إلى سعر برميل النفط 70 دولارًا وأكثر، وفقًا لاستخراج 10 ملايين برميل نفط خام يوميًا، وهذا وضع لا يتلاءم مع دخل السعودية اليوم. ورغم ارتفاع بنسبة 12 في المئة في المداخيل (غير النفطية) إلا أن هذه النسبة ما زالت بعيدة حوالي 40 في المئة عن الخطة الأصلية. فعندما تكون المداخيل غير النفطية منخفضة، سنرى كيف ستؤثر سوق النفط على مداخيل الدولة، خاصة على خلفية قرار منظمة "الأوبيك" بتقليص الإنتاج بـ 1.2

مليون برميل يوميًا، في الوقت الذي تعهدت فيه السعودية بجسر الفجوة في الإنتاج التي يمكن أن تحدث نتيجة العقوبات الأميركية المفروضة على إيران[32].

ستواصل السعودية على مدار 2019 العمل على تنفيذ أهداف "رؤية 2030"، ولكن ستتجنب إجراء تغييرات هيكلية قاسية على اقتصاد البلاد. وسوف تخفف الرياض من الإجراءات التقشفية وإصلاحات سوق العمل بسبب الصعوبات التي واجهتها الشركات خلال العام الماضي 2018 بعد رحيل آلاف العمال الأجانب، وعدم تكيّف السعوديين حتى الآن على قبول بعض الوظائف بأجور العامل الأجنبي المتدنية نفسها. أما الإنفاق الحكومي فسيرتفع في الموازنة العامة السعودية مرة أخرى، وهو أمر يتعارض مع هدف تشجيع القطاع الخاص وتخفيف اعتماد الاقتصاد في نموه على القطاع الحكومي، وذلك بسبب محاولة المملكة تعويض نقص الاستثمارات وعدم قدرة القطاع الخاص على توسيع قاعدة أعماله لعدم اليقين بسبب دواعي مقتل خاشقجي، والخوف من القرارات المفاجئة لولي العهد مثل تكرار حملة اعتقال رجال الأعمال "ريتز كارلتون"[33] بالمجمل "في ظل قضية خاشقجي وضبابية النجاح الاقتصادي، وتزايد المتضررين من محمد بن سلمان وتراجع الثقة به، يصبح استقرار النظام السعودي قضية مهمة ينبغي مراقبتها خلال العام 2019[34].

[32] حسب المعطيات العلنية، انخفض حجم الاستثمارات الاجنبية في البورصة السعودية من 5.07 في المئة في أيلول/سبتمبر إلى 4.7 في المئة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 – هذا المنحى يتواصل. من خلال ترجمة ذلك إلى أموال، فإن الانخفاض هو بمعدل 1.9 مليار دولار. صحيح أن الحديث لا يدور عن كارثة مالية، لكن مقارنة مع حجم الاستثمارات في البورصة في 2008 والذي بلغ 39.5 مليار دولار، يبدو أن المملكة تفقد سحرها في نظر المستثمرين الذين يبحثون عن أسواق مالية جديدة، وكما يبدو آمنة وواعدة أكثر. من مراكز القلق المزمنة البطالة في أوساط السعوديين، التي يجب حسب الرؤيا أن تنخفض إلى 9 في المئة خلال سنتين، وهي في هذه الاثناء هي تستمر في الارتفاع وبلغت 12.9 في المئة و30 في المئة في أوساط الشباب. تسفي برئيل، السعودية تجد صعوبة في تغطية نفقاتها، هآرتس/ ذي ماركر، 2019/1/10.

[33] آدم المخزنجي، اقتصاد روسيا يتراجع وإيران والسعودية في تدهور...أبرز توقعات الاقتصاد لعام 2019، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

[34] Michael Dempsey, The Geopolitical Flash Points of 2019, Council on Foreign Relations, December 20, 2018.

2.3.2 الإمارات

تستمر السياسة الخارجية الإماراتية بالتشكل حول ضرورة مواجهة حركات الإسلام السياسي بشقيه الشيعي والسني، مع منح الأولوية للثانية. يبدو أن دولة الإمارات المتحدة مهتمة بشكل متزايد بتأسيس صورة لقوة إقليمية حديثة ومعاصرة ومعتدلة دينيًا. ستواصل قضية مواجهة جماعات الإخوان المسلمين بالتحديد وداعميهم قيادة السياسة الخارجية. لذا تحتل مواجهة إيران وحلفائها المرتبة الثانية لدى أبو ظبي بعكس الرياض. ولا تقل سياسة الإمارات الخارجية طموحًا عن السياسة السعودية ولكنها تفضّل أن تبقى الرياض في المقعد الأمامي والتأثير عليها من الخلف.

"إن جزءًا أساسيًا من المصالح الإماراتية يتم حقنها في السياسة الخارجية السعودية"

ولذا يمكن القول إن جزءًا أساسيًا من المصالح الإماراتية يتم حقنها في السياسة الخارجية السعودية ولا سيما مع سيطرة محمد بن سلمان على مفاصل الحكم وطبيعة علاقته بمحمد بن زايد. هو إئتلاف الضرورة لمواجهة التوازنات المتحولة مع تراجع الدور الأميركي، على أن الأولوية الإماراتية هي مواجهة المحور القطري – التركي وامتداداته في المنطقة.

تبقى الحرب على اليمن في صدارة الملفات الساخنة الإماراتية، وسيتواصل السعي الإماراتي الحثيث لحسم معركة الساحل الغربي وتمتين نفوذ حلفائها في الجنوب وحضرموت، وهو ما من شأنه تحفيز التباينات مع السعودية. كما ستواصل الإمارات بناء نفوذها في دول القرن الإفريقي ومزاحمة الدور التركي المتنامي هناك وتعزيز حضورها في نقاط حيوية مطلة على البحر الأحمر[35]. ويشير تقرير ستراتفور إلى تزايد تنافس القوى في القرن الأفريقي مع صعود "المارد الأثيوبي" ما يزيد من أهمية الدول المجاورة لها (صوماليا وأريتريا والصومال) بالنسبة للقوى الكبرى لا سيما الصين وروسيا، بالإضافة إلى ما تشهده المنطقة من تسابق بين الإمارات وتركيا لتحقيق نفوذ في باب المندب[36].

[35] حول سياسة الإمارات في السيطرة على الموانىء من خلال شركة "موانىء ظبي" لا سيما في منطقة القرن الأفريقي، راجع: أنور العنسي، حرب الموانىء، طموحات وتنافس في الخليج والقرن الأفريقي، بي بي سي عربي، 7 شباط/فبراير 2019.

[36] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.81.

على المستوى الدبلوماسي ستواصل الإمارات الضغط على الموقف القطري ومحاولة عزل الدوحة عن محيطها الخليجي، كما ستسعى إلى تطوير دورها في الملفات التي يمكن لها أن تضغط عبرها على المحور القطري – التركي كما في ليبيا وسوريا على وجه التحديد. وفيما يخص القضية الفلسطينية ستستكمل الإمارات تعاونها مع الإدارة الأميركية في تمهيد المناخات اللازمة لإعلان صفقة القرن ومحاولة الإمساك بحركة فتح داخل الضفة من خلال محمد دحلان وتشجيع جهود التطبيع. وعلى الصعيد الإيراني ستعمل الإمارات على تفعيل العقوبات الأميركية على إيران ومحاولة بناء تحالف إقليمي صلب مع السعودية و"إسرائيل" ضدها.

سيواصل الدور الإقليمي للإمارات ظهوره المتدرج والحذر حيث يسعى محمد بن زايد إلى تقديم الإمارات للغرب كدولة حديثة ترعى إسلامًا "معتدلًا" وقادرة على حماية المصالح الغربية، وهو مسار سيصطدم في نهاية المطاف مع الطموحات السعودية. إلا أن الإمارات ستواجه عددًا من القيود خلال العام الحالي: استمرار الاستنزاف في اليمن من أنصار اللّه، وتعقيدات الجنوب اليمني، وتطور النفوذ التركي في المجال الإقليمي العربي، والفشل في إخضاع قطر، والأزمات التي يعانيها حليفها محمد بن سلمان لا سيما بعد جريمة قتل خاشقجي، وتصاعد التوتر في مضيق هرمز، والمخاطر المحدقة باستقرار حليفها المصري، وضبابية مغامرة "صفقة القرن".

2.3.3 قطر

ستستمر قضية الحصار المفروض على قطر من المحور السعودي – الإماراتي بالاستحواذ على الاهتمام المركزي في سياستها الخارجية خلال العام 2019. وفي سياق ذلك ستسعى إلى تمتين شبكات الأمان الخارجية باعتبار أن العوامل الداخلية مسيطر عليها، ولذا ستذهب نحو مزيد من الشراكة والتشبيك مع تركيا، وتأمين موقف أميركي ضامن من خلال أجنحة داخل الولايات المتحدة توازن علاقة البيت الأبيض بالسعودية، واتباع سياسة مرنة مع إيران لموازنة الضغوط السعودية. وهذا يستدعي أن تستمر في استثمار قضية خاشقجي ودفعها إلى الواجهة من خلال صلاتها بوسائل إعلام دولية ولوبيات مؤثرة داخل الكونغرس.

ويخلص خبراء إلى أن قطر ستحاول خلال العام 2019 إثبات قدرتها على تحقيق الازدهار الاقتصادي رغم الحصار الخليجي المستمر عليها منذ أكثر من عام ونصف. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي سيرتفع النمو الاقتصادي القطري خلال 2019 ليصل إلى 3.1٪، مدفوعًا بنمو القطاعات غير الهيدروكربونية، وانتعاش في إنتاج الغاز المسال والنفط[37]، والإنفاق على البنية التحتية، وجراء ذلك سيحدث فائض في الموازنة العامة القطرية لأول مرة منذ ثلاث سنوات، ولن يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال 2019 كما كان مقررًا[38].

وفي سياق موازنة ضغوط المحور السعودي – الإماراتي ستحاول قطر تعزيز تأثيرها في كل الملفات الإقليمية حيث للمحور السابق مصالح حيوية. يأتي في مقدمة هذه الملفات كل من الحرب في اليمن والأزمات في ليبيا وسوريا والسودان وفلسطين ومصر، حيث ستسعى قطر لمنع السعودية من توسعة نطاق نفوذها أو استنزافها أو تقويض قوة حلفائها. في مجمل هذه الملفات تسير السياسة القطرية في تناغم وشراكة مع تركيا، وهي من هذا المنطلق تتشدد في الملف السوري لتحسين شروط التفاوض التركي ولما لها من صلات مع جماعات مسلحة في إدلب على وجه التحديد. وبناء على ما تقدم ستبقى قطر على هامش التصعيد الأميركي – الإيراني ولن تنخرط فيه إلا وفق الحد الأدنى الممكن. على أن قطر ستواصل محاولة تكريس ذاتها كقناة اتصال وضامن ومنصة حوار بين الغرب وجماعات الإسلام السياسي السني كما في حالة الإخوان المسلمين وحماس وطالبان وجبهة النصرة.

[37] وسيكون عام 2019 نقطة انطلاق قوية في صناعة الغاز القطري بعد بدء الإنتاج من الخط الرابع الجديد لزيادة الطاقة الإنتاجية للغاز المسال من حقل الشمال، وبالتالي زيادة القدرات الإنتاجية، مع الإشارة أن قطر انسحبت في العام 2018 من منظمة أوبيك.

[38] آدم المخزنجي، اقتصاد روسيا يتراجع وإيران والسعودية في تدهور..أبرز توقعات الاقتصاد لعام 2019، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

ثالثًا: الموضوعات والقضايا

في هذا القسم نعتمد تقسيم الشرق الأوسط إلى ثلاث أقليم فرعية (المشرق العربي، الخليج، شمال أفريقيا) ونبحث أبرز القضايا الساخنة في كل منها، إضافة إلى نبذة عن أبرز البؤر الهشّة سياسيًا واقتصاديًا في المنطقة.

3.1 في المشرق العربي

3.1.1 الأزمة السورية

مع انتهاء القسم الأكبر من المعارك العسكرية لصالح الدولة السورية التي حسمت سيطرتها على معظم سوريا باستثناء إدلب وشرق الفرات، تتحول الجهود الأساسية في سوريا نحو المسارات السياسية. وهذه مرحلة ستفرض تحديات مختلفة على الدولة السورية وحلفائها. يؤكد "كورتونوف" أنه حين تنتهي العمليات الحربية وتبدأ مرحلة الإعمار سيظهر لاعبون جدد على المسرح بمعزل عمن هو الحاكم في دمشق. القوى الخارجية الأكثر ثراءً من روسيا ستسعى لدور مركزي في سوريا ما بعد الحرب. ينبغي على الكرملين أن يسعى بقوة لتحويل نجاحاته العسكرية الحالية إلى حضور سياسي أقل حصرية ولكن أكثر استدامة واستقرارًا في سوريا[39].

"في كل القضايا العالقة أصبح الخيار العسكري ملحقًا بالسياق السياسي"

في كل القضايا العالقة أصبح الخيار العسكري ملحقًا بالسياق السياسي إذ إن نقاط الخلاف والصراع المتبقية تشهد جميعها انخراطًا عميقًا لقوى دولية وإقليمية. وهذا يعني أن الذهاب نحو معالجات ميدانية من دون توافقات سياسية سيؤدي إلى صدام مباشر بين القوى الرئيسية وهو ما لا نية لأحد التورط فيه. ويرى معهد ستراتفور أنه بالنظر إلى عمق المصالح المتضاربة حاليًا فإن احتمال وقوع تصعيد نتيجة حادث أو حتى مواجهة بين دول يصبح في العام 2019 أكبر من أي وقت مضى، وإن كانت الدول المعنية ستبذل جهودًا أكبر لتجنب ذلك[40].

[39] Andrey Kortunov, On Russia's Power: is Winter Coming? Russian International Affairs Council, November 13, 2018.

[40] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.27.

بناء عليه، يمكن إيجاز القضايا الأساسية في سوريا في العام 2019 بالآتي: إدلب، شرق الفرات، العملية السياسية، إعادة الإعمار، عودة اللاجئين، الاعتداءات الإسرائيلية.

- إدلب: عقّدت سيطرة جبهة النصرة على أغلب محافظة إدلب خيارات اللاعبين المعنيين، إذ إن ما حصل يقوّض اتفاقية التهدئة ويمنح الدولة السورية وروسيا حجة لشن عملية عسكرية، فيما يرى الأتراك، رغم موقفهم المحرج، أن ما جرى ليس كافيًا لشن عملية عسكرية روسية- سورية في منطقة خفض التصعيد في إدلب. وفي ظل الحاجة الروسية – الإيرانية إلى حماية التفاهم مع تركيا وتطويره والمخاطر العملية العسكرية في إدلب من الناحية العسكرية والإنسانية لا يمكن ترجيح حصول عملية عسكرية واسعة في المنطقة. فما هي الخيارات المتبقية؟

- أن تنجح تركيا في القيام بالتزاماتها سواء من خلال عمل عسكري أو سياسي أو الأمرين معًا في ضبط جبهة النصرة وتحقيق التزام المنطقة المنزوعة السلاح. سياسيًا يُطرح أن تقوم تركيا بفرز جبهة النصرة وتأهيل أجزاء منها ودمجها ضمن فيلق عسكري ملحق بإدارة إدلب.[41] إلا إن تأهيل جبهة النصرة ودفعها نحو هذا الخيار يستلزم دورًا عسكريًا وأمنيًا تركيًا، ربما بالتعاون مع روسيا، على أن يقترن كل ذلك بجهود مدنية وسياسية. وفي منتصف شهر آذار 2019 شنت روسيا، بعد فترة انقطاع، غارة على مستودعات سلاح لجبهة النصرة بالتنسيق مع تركيا.
- أن تفشل تركيا في تنفيذ التزاماتها ما يدفع الدولة السورية وحلفاءها للمبادرة العسكرية في إدلب، سواء مبادرة واسعة أو محدود النطاق (استعادة الأراضي على طول الطريقين السريعين M4 و M5). إن فشلت تركيا في الاستجابة لتحدي النصرة ترتفع احتمالات شن الجيش السوري بدعم روسي لمعركة قضم متدحرجة في إدلب ومحيطها. كما أن ذهاب تركيا إلى تفاهم مع الولايات المتحدة في شرق سوريا بما يتجاوز الروس والسوريين قد يدفع الطرفين الأخيرين لسلوك مختلف في إدلب.

في المجمل، إن تطورات إدلب مرهونة بسلوك تركيا وقدرتها على تنفيذ التزامات مواجهة الإرهاب وفتح الطرق والمنطقة المنزوعة السلاح. من مصلحة تركيا القيام بهذه الالتزامات إلى حد

[41] راجع: موقع الجزيرة، تهديد روسي سوري.. هل تنجح تركيا في تجنيب إدلب الحرب، 11 شباط/فبراير 2019.

بعيد، ولكن إلى أي مدى ستكون قادرة على إلزام النصرة وملحقاتها بهذه الخيارات؟ فهل تستعين أنقرة بموسكو عسكريًا لإضعاف موقف الجماعات الإرهابية المذكورة وإخضاعها؟ يبدو أن هذه المحاولة هي الخيار المرجح في المرحلة الأولى.

- شرق الفرات: قد تكون هذه المسألة هي الأكثر تعقيدًا في سوريا خلال العام 2019 نظرًا لملابساتها وكثرة اللاعبين فيها. يحضر في هذه المنطقة ثلاثة أطراف ذات مصلحة مباشرة فيها هم الدولة السورية والأكراد والأتراك والإيرانيون. وفيما تحاول الولايات المتحدة إيجاد تسوية كردية تركية تبعد الدولة السورية عن العودة لتلك المنطقة، تجهد روسيا لايجاد تسوية تركية – سورية – كردية. في المقابل تلتقي طهران مع دمشق على رفض إقامة منطقة عازلة في الشرق السوري سواء لكونها تقويضًا لسيادة الدولة السورية ولجهة تأثيرها على الاتصال البري بين سوريا والعراق.

يرى روبرت مالي، كبير مستشاري الرئيس الأميركي السابق أوباما لحملة مكافحة "داعش" ومنسق البيت الأبيض حينها لشؤون الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، أنه لتجنب الفوضى في شرق الفرات تحتاج واشنطن وموسكو إلى إقناع تركيا بعدم شن هجوم على مناطق قوات سوريا الديموقراطية وإقناع الأخيرة بتخفيف طابعها العسكري، وأن يسهلا صفقة بين دمشق والأكراد تتيح عودة الحكومة السورية إلى المنطقة مرفقة بدرجة من الحكم الذاتي الكردي في المنطقة. وهذا ما يتيح للدولة السورية استعادة سيادتها ويخفف قلق الأتراك ويمنح الأكراد ضمانة من هجوم تركي[42]. وفي حال الانسحاب الأميركي من سوريا ستكون موسكو مضطرة للعب دور الوسيط بين الحكومة السورية وتركيا والأكراد لضمان مساومة بين مصالح الجميع، وهي قضية تمنح موسكو مزيدًا من النفوذ ولكنها أيضًا تضعها تحت ضغوط ومخاطر إضافية في حال فشلت في رعاية تسوية سورية – تركية توفر للأكراد بعض مطالبهم السياسية والثقافية.

من المرجح أن يكتمل انسحاب الجزء الأكبر من القوات الأميركية من شرق الفرات بنهاية العام 2019[43]، على أن تعزز واشنطن حضورها العسكري، الجوي والناري تحديدًا، في العراق والأردن

[42] Robert Malley, 10 Conflicts to Watch in 2019, Crisis Group, December 28, 2018.

[43] يريد ترامب أن يوظف هذا الانسحاب ضمن حملته الانتخابية حيث يظهر حريصًا على حياة الجنود الأميركيين بعكس القوى الليبرالية المعولمة.

للتدخل من بعيد عند الضرورة لحماية خطوطها الحمراء، ولا سيما منع الجيش السوري من عبور الفرات ومواجهة قوات سوريا الديموقراطية. أما سيناريوهات ما بعد الانسحاب فهي على الشكل الآتي:

- أن تنجح الولايات المتحدة في عقد صفقة مع الأتراك تتمثل في منح أنقرة منطقة عازلة ونزع السلاح الثقيل من قوات قسد، وبذلك تضمن واشنطن بقاء الدولة السورية خارج الشرق الحيوي وتجذب تركيا بعيدًا عن روسيا وإيران. إلا أن التباينات بين الطرفين الأميركي والتركي لا تزال قائمة حول شكل المنطقة العازلة، حيث تريدها واشنطن تحت إدارة التحالف الدولي (ويجري التداول أن ينتشر في المنطقة 1000 جندي أوروبي)، فيما يصر أردوغان على الإدارة الحصرية لهذه المنطقة. لكن قد يصبح أردوغان أكثر قدرة على ابداء المرونة بعد انتهاء الانتخابات المحلية في شهر آذار ويقبل بإدارة مشتركة للمنطقة العازلة بما يحقق له تحييد الأكراد وتحصيل نوع من التوازن مع موسكو وطهران من خلال تفاهم جزئي مع الأميركيين. يضاف إلى ما تقدم أن الغرب لا يزال الشريك الاقتصادي الأكبر (الاستثمارات والأسواق) لتركيا الذي يحتاجه أردوغان في ظل أزمة الليرة التركية.

- في المقابل تطرح روسيا فكرة إحياء اتفاق أضنة وتأمين الجيش السوري للحدود ودمج قوات سوريا الديموقراطية داخل الجيش السوري. تستغل أنقرة حاجة الروس والأميركيين للتوافق معها إلى أقصى حد وتفاوض على المسارين إلى أن تستفيد من الطرف الأكثر تنازلًا لها. بالتزامن يسعى الروس لإيجاد صيغة تسوية سورية – كردية تضعف الموقف التفاوضي لكل من واشنطن وأنقرة. وكلما تيقن الأكراد من حتمية الانسحاب الأميركي تراجع سقفهم التفاوضي مع الدولة السورية[44]. وهنا يمكن لطهران أن تلعب دورًا ضامنًا بين الأكراد والدولة السورية، وهناك مؤشرات متكررة لرغبة كردية في هذا الاتجاه.

[44] في 18 كانون الثاني/يناير 2019 نشرت صحيفة الشرق الأوسط ورقة "خريطة طريق" قدمها مسؤولون أكراد سوريون إلى "الضامن الروسي"، ونصت على 11 بندًا تضمنت مطالبتهم بـ "اعتراف دمشق بالإدارة الذاتية" شمال شرقي البلاد ودستور جديد يضمن المشاركة في الثروات الطبيعية وإلغاء الإجراءات التمييزية مقابل اعترافهم بـ "الرئيس المنتخب بشار الأسد" ومركزية الدولة وحدودها وعلمها وجيشها. راجع: إبراهيم حميدي، وثيقة كردية تطالب موسكو بضمان اعتراف دمشق بـ "الإدارة الذاتية"، صحيفة الشرق الأوسط، 18 كانون الثاني/يناير 2019.

تبدو مهمة الأميركيين أقل تعقيدًا إذ إنهم معنيون بتسـوية بين طرفين هما الأكراد والأتراك فيما يحتاج الروس لتفاهم يضـاف إليه الدولة السـورية. في المقابل تكمن مصـالح الأكراد على المدى البعيد في التسوية مع الدولة السورية عبر الروس والإيرانيين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تركيا التي ضمنت شراكتها في العملية السياسية واحتواء التهديد الكردي من خلال مسار أستانا. تحاول روسيا أن تصل إلى ترتيبات مرحلية تقلص الهواجس التركية (كتحويل قسد إلى شرطة محلية وانسحابها من مناطق الأغلبية العربية) وتحفظ هامش من الإدارة الذاتية للأكراد في شـؤون غير سـيادية (قضـايا إدارية وتنموية وثقافية) وتحقق للدولة السـورية سـيادتها في الشـرق السـوري. لكن يبدو واضحًا رضوخ الأكراد للأجندة الأميركية حتى الآن رغم حذرهم، فيما ترى تركيا في المنطقة العازلة ولو بالشراكة مع التحالف الدولي مكسبًا كبيرًا.

- ولذا يصبح محتملًا أن تكون المنطقة العازلة تحت إدارة التحالف الدولي بمشاركة تركيا، ما يحقق جزءًا من المطالب التركية ويمنح ضمانًا أمنيًا للأكراد. تتعزز هذه الفرضية مع وجود مؤشرات على أن الولايات المتحدة سـتحافظ على بقاء قوة عسـكرية رمزية تعمل بمثابة "خيط الفخ"[45]. وهذه المنطقة العازلة ستضمن عدم حصول مواجهات بين حلفاء واشنطن (الأكراد والأتراك) وتمنع الدولة السورية وحلفاءها من العودة إلى شرق الفرات مما يضعف موقفهم السياسي والاقتصادي، ومن ثم الإمساك بورقة قوية لتأمين مصالح أميركا في التسوية السياسية الشاملة.
- سـيناريو الحسـم العسـكري، أي أن تفشـل كل محاولات التسـوية ويصـبح الشـرق مسـرحًا للعمليات العسـكرية المفتوحة يتم تقاسـمه في النهاية بين الأتراك والدولة السـورية، وهذا يبدو مستبعدًا نظرًا لمخاطره العالية.
- سيناريو توافق أميركي – روسي على حلول مرحلية تمنح السوريين والأكراد والأتراك جزءًا من مطالبهم. لا تظهر أي نوايا أميركية جدية لخوض مثل هذا النقاش مع الروس مع الإصـرار على حرمان الدولة السورية من استعادة شرق الفرات.

[45] مصطلح يُستخدم للاشارة إلى أن الوجود العسكري المحدود لا غاية عسكرية مباشرة له، ولكنه يمثل إشارة إلى النفوذ بما يعني أن أي استهداف لمنطقة النفوذ أو للوجود العسكري سيؤدي إلى استدعاء تدخل عسكري أوسع، وهكذا يكون الطرف المهاجم قد أُطبق عليه كما الفريسة التي اقتربت من خيط الفخ.

- التواجد الأميركي في التنف: سواء جرى الانسحاب الأميركي من التنف أم لا، يبدو من المستبعد أن توافق الولايات المتحدة على عودة القوات الحكومية السورية إلى هذه المنطقة نظرًا لأهميتها الفائقة عند مثلث الحدود السورية العراقية الأردنية. وقد صرح قائد القيادة المركزية الأميركية جوزيف فوتيل أنه ما زال يُلاحظ تحركات لداعش قرب التنف التي تسمح للولايات المتحدة بقطع "خط رئيسي للدخول والتواصل الذي قد ترغب إيران باستغلاله... لذا فإن التصرف في التنف سيكون بالتأكيد أمرًا يجب النظر فيه بحذر شديد أثناء تقييم خطط الانسحاب الشامل". ويبدو أن الاحتجاج بوجود داعش في المنطقة يشكل ذريعة قانونية تتيح للقوات الأميركية البقاء في تلك المنطقة.

"كلما تيقن الأكراد من حتمية الانسحاب الأميركي تراجع سقفهم التفاوضي مع الدولة السورية"

بناء عليه من المحتمل أن المستطاع وأن تقدم الحماية قواعدها القريبة في الأردن التنف ومن المستبعد أن تتخلى تعتبره تنازلات سواء في الإيراني في سوريا. في المقابل تعارض الدولة السورية وحليفها الإيراني تحديدًا بقاء قاعدة التنف وسيحاولون بالتعاون مع روسيا حل قضية "مخيم الركبان" وبناء خط اتصال فعال مع الجماعات المسلحة هناك لسحب الذرائع الأميركية المعلنة للبقاء في التنف. لذا ستواجه الدولة السورية صعوبات جدية في محاولتها إستعادة السيطرة على هذه المنطقة خلال العام الحالي في ظل مناخات التشدد الأميركي.

تماطل واشنطن قدر لهذا الجيب الحدودي من خلال والعراق. تدرك واشنطن أهمية عنها قبل الحصول على ما العملية السياسية أو الوجود

- العملية السياسية: إلى جانب بعض المسائل ذات الطابع الإنساني المرتبطة بالمفقودين والأسرى والجثامين، ستكون المسألة السياسية الأبرز في العام 2019 هي تشكيل اللجنة الدستورية وانطلاق عملها في تعديل الدستور الحالي تحت مظلة مسار سوتشي والأمم المتحدة. وستسعى الولايات المتحدة إلى عرقلة إطلاق الحل السياسي ما دامت لم تضمن بعض التنازلات المسبقة من الدولة السورية وحلفائها. من المرجح أن لا تكون عملية تعديل الدستور الحالي سهلة أو سريعة، وإن كان شبه محسوم انطلاق عمل اللجنة الدستورية وهو ما يفيد الدولة السورية وحلفاءها باعتبار ذلك مؤشرًا على انطلاق العملية السياسية. إلا أن التوافق على كل نقاط الخلاف الدستورية

يبدو متعذرًا خلال أشهر لا سيما وأن الدولة السورية تعتبر أن الوقت يعمل لصالحها وهي لن تكون في وارد تقديم تنازلات في الدستور قبل وضوح مصير إدلب وشرق الفرات.

- إعادة الإعمار: بالرغم من انتهاء أغلب أعمال القتال وبداية نوع من الانفتاح الدولي البطيء على سوريا إلا أنه من المستبعد أن يشهد العام 2019 انطلاقًا لورشة إعادة الإعمار في سوريا. إن هذه العملية بحاجة لمساهمات واستثمارات دولية هائلة تتجاوز إمكانات حلفاء الدولة السورية بكثير، كما أن الولايات المتحدة لن تسمح بانطلاق هذه العملية قبل الحصول على مكتسبات أو ضمانات لمصالحها من خلال العملية السياسية. وقد أقر مجلس النواب الأميركي "قانون حماية المدنيين" أو ما يعرف بـ "قانون قيصر" الذي يفرض عقوبات على كل شخص يتعامل اقتصاديًا مع الحكومة السورية أو يساهم بمشاريع إعادة الإعمار أو يدخل في تعاملات مع شركة الطيران السورية أو مع قطاعات النفط والغاز واعادة الاعمار. لذا من المرجح أن تبقى جهود إعادة الإعمار محدودة وحذرة خلال العام 2019. يُختصر كل ذلك بالقول إنه سيكون في سوريا إعمار وليس إعادة أعمار.

"من المرجح أن لا تكون عملية تعديل الدستور الحالي سهلة أو سريعة، وإن كان شبه محسوم انطلاق عمل اللجنة الدستورية"

- اللاجئون: توقعت إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يعود حوالي 250 ألف سوري إلى بلدهم في العام 2019. ترتبط هذه التوقعات بإصرار جزء من المجتمع الدولي (الولايات المتحدة وحلفائها) على ربط عودة النازحين بإنجاز العملية السياسية خوفًا من أن تتمكن الدولة السورية من تعزيز مشروعيتها السياسية من خلال هذه العودة. وعلى المستوى الداخلي، وبالرغم من تسهيلات الدولة السورية، يتأثر زخم العودة بالدمار الواسع في المنازل والبنى التحتية والخدماتية والحالة الاقتصادية المتردية واستمرار الحرب في إدلب وشرق الفرات والمخاوف والهواجس العميقة لدى شريحة من اللاجئين تجاه أجهزة الدولة السورية.

- الأوضاع الاقتصادية: بالنظر إلى حجم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية وبالقطاعات الإنتاجية وهجرة جزء كبير من رجال الأعمال والأيدي العاملة الماهرة، بالإضافة إلى إجراءات العقوبات الغربية والعربية فإن الدولة السورية تواجه صعوبات حقيقية في التعافي الاقتصادي. ومع تعاظم أعداد السكان المتواجدين تحت سلطة الدولة والتوقعات بتحسن ملحوظ ونشوء اقتصاد غير رسمي واسع نتيجة الحرب فإن الظروف الاقتصادية ستشكّل تحديًا متصاعدًا.

3.1.2 القضية الفلسطينية

تبرز خلال العام 2019 قضية صفقة القرن كمحور في الأحداث الإقليمية ربطاً بمساري التطبيع والمواجهة مع إيران. إلى جانب ذلك يمكن التساؤل عن احتمالات المواجهة في قطاع غزة ومسار تطور الأحداث في الضفة. ولأن "إسرائيل" ستحاول خلال هذه الفترة مواصلة سياستها القائمة على جملة عناصر أهمها:

- صفقة القرن: أعلن كل من جاريد كوشنير (شباط/فبراير 2019) وجيسون غرينبلات (آذار/مارس 2019) أن إدارة ترامب ستعلن صيغة صفقة القرن بعد الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل الحكومة الجديدة المتوقع اكتمالها في حدود شهر أيار/مايو[46]. يبدو واضحًا اليوم أن الإدارة الأميركية تسعى منذ وصول ترامب إلى التمهيد لإعلان الصفقة من خلال حل بعض القضايا العالقة وفرضها لصالح "إسرائيل" وإخراجها من التفاوض (كما في الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل") وتقويض السلطة الفلسطينية دون التسبب بانهيارها، وإطلاق مسار التطبيع مع جملة أنظمة عربية، وتكبيل المقاومة في غزة بالحصار والمساعدات.

سيحاول ترامب طرح صيغة الصفقة حين تبدو فرص نجاحها معقولة وكذلك إمكانية توظيفها في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة. ولذا تبدو فرص طرح الصيغة خلال العام الحالي مرتفعة جدًا، ولا سيما مع مؤشرات مؤتمر وارسو الأخير. المطلوب من طرح الصيغة هو أولًا تكريس سقف منخفض لآمال الفلسطينيين ومطالبهم في التفاوض مع الكيان الإسرائيلي، وتعزيز مسار التطبيع باعتباره الأولوية الإسرائيلية – السعودية – الإماراتية حتى نهاية ولاية ترامب. إن الضغط المكثف على محور المقاومة الذي يبقيه في موقف دفاعي، وحال الدول والمجتمعات العربية المحطمة

---

[46] كشفت القناة 13 العبرية ما قالت إنها تفاصيل حصلت عليها من مسؤول أميركي رفيع عن "صفقة القرن"، وأول بنودها إقامة دولة فلسطينية على غالبية أراضي الضفة الغربية (قدرتها القناة بـ 90٪ من الضفة وإن كانت قد ذكرت كذلك أن غالبية المستوطنات ستبقى وهو ما يفوق بطبيعة الحال 10٪ من مساحة الضفة). كما تشمل البنود أيضًا إعلان أجزاء من القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة وتكون القدس الغربية عاصمة لـ "إسرائيل" على أن تبقى البلدة القديمة والمسجد الأقصى تحت الحكم الإسرائيلي، ولكن تدار بشكل مشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأردن ودول أخرى. وأضافت القناة أن الخطة قسمت المستوطنات في الضفة الغربية الى ثلاث أقسام: الكتل الاستيطانية الكبيرة لا مساس بها، أما بالنسبة للمستوطنات خارج الكتل الاستيطانية الكبيرة فلا يتم توسيعها أو إضافة بناء جديد عليها والمستوطنات العشوائية يتم تفكيكها. ويتم اعتماد مبدأ تبادل الأراضي بين فلسطين و"إسرائيل" للأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات. وتتضمن الخطة حوافر مالية بعشرات مليارات الدولارات لمشروعات في الضفة وغزة والأردن ومصر.

عمومًا يجد فيهما الثلاثي أعلاه فرصة ثمينة لفرض تطبيع أمر واقع من غير الممكن تجاوزه مستقبلًا مهما تحولت الظروف. وهذا المسار يتم إطلاقه من خلال دول هامشية في المحور الإماراتي – السعودي، وتسريبات عن لقاءات منخفضة المستوى، ولقاءات غير رسمية، وتصريحات ودية، وتنسيق أمني سري متقدم، والتعاون في قضايا "السياسات المنخفضة" مثل البيئة والنقل والمياه والرياضة والثقافة.

إلا أن إطلاق صيغة التسوية يتضمن جملة مخاطر تدفعها نحو الفشل. أولًا، لا ضمانات أن توافق الحكومة الإسرائيلية على تقديم أية "تنازلات" مهما كانت هامشية، وهناك غياب للحماسة الإسرائيلية لاعلان الصفقة[47]. ثانيًا لن تكون السلطة الفلسطينية قادرة على القبول بالصيغة كونها لا تلبي مطالب الحد الأدنى. وفي الحالتين ستبرز تباينات في العلاقات بين أميركا و "إسرائيل" وأميركا والسلطة الفلسطينية وسينعكس كل ذلك في احتقان فلسطيني تجاه السلطة نفسها ومزيد من المواجهة بين الفلسطينيين والصهاينة، بالإضافة إلى التسبب بانتكاسة لجهود التطبيع. إلا أن قادة العدو قد يقررون إبداء تحفّظ منخفض تجاه الصفقة لحماية العلاقة مع إدارة ترامب وترك الفلسطينيين يتحملون ثمن رفضها. ولذا يخلص تقرير مؤسسة الشرق الأوسط (واشنطن) إلى إنه إذا أطلقت إدارة ترامب صيغة صفقة القرن فليس من المرجح أن يكون لها تأثير وازن على الأحداث[48].

- المواجهة في قطاع غزة: مع تفاقم تداعيات الحصار على القطاع والضغوط السياسية على الفلسطينيين للخضوع لصفقة القرن يرتفع احتمال حصول مواجهة عسكرية في قطاع غزة. وجهة النظر الإسرائيلية الغالبة تقوم على ضرورة تجنب المواجهة لصالح الأولوية على الجبهة الشمالية،

---

[47] سبق أن طرح الائتلاف الحكومي الحالي برئاسة بنيامين نتنياهو أن سياسته بشأن التسوية المرتقبة مع السلطة الفلسطينية تقوم على قاعدة: "أخذ كل شيء مقابل لا شيء"، المبنية على "اللاءات الخمس":

- لا لقيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضي الضفة الغربية، ولا حتى على أجزاء منها.
- لا لتفكيك وإخلاء أي من المستوطنات المعزولة أو الكبيرة.
- لا لتقسيم القدس في أي ظرف من الظروف.
- لا للانسحاب من غور الأردن في ظل أي تسوية مستقبلية، على فرض حصولها.
- لا لحق العودة للفلسطينيين، الجزئية أو الشاملة، ولو تحت عنوان لمّ الشمل.

[48] Nathan Stock, Change unlikely in Israel-Palestine in 2019, in 2019 Middle East preview: Key trends, events, and policies to watch, Middle East Institute, January 7, 2019.

ولا سيما أن الإسرائيليين لا يجدون حلًا عسكريًا للقطاع. ويمكن عرض الاحتمالات الآتية في العام 2019:

- استمرار التهدئة الهشة: حيث إن نجاح القطريين والمصريين في الوصول إلى ترتيبات مشتركة تحسّن من وتضعف ميل المقاومة إلى خلال مسيرات العودة، مع في الضفة الغربية. وقد "غادي أيزنكوتْ" أن أشار بأن يستمر وقف إطلاق نار يكون استكمل العمل في مستوى الحياة في القطاع، التصعيد وتكتفي بالضغط من التركيز على تحريك المواجهة سبق لرئيس الأركان السابق قبل مغادرته منصبه أنه يأمل حتى نهاية العام 2019 حيث مشروع العائق الحدودي، حتى اليوم، "أنا لا أعتقد أنه يمكن القيام بشيء آخر في غزة". وبحسب قوله كما أورد موقع "يديعوت أحرونوت" إنَّ الوضع في غزة صعب، وإذا لم يدخل المال القطري فإن التوتر يتوقع أن يتصاعد. وأضاف إن اللحظات الأصعب بالنسبة له كانت حين سقوط الصواريخ في البلدات "أفهم الإحباط، لكن يجب تذكر ما حصل من قبل، والأخذ بالحسبان أن هناك ساحات أخرى يجب مواجهتها".

"السيناريو الأرجح أن لا تقع مواجهة واسعة في القطاع هذا العام، إذ إن أولوية الصهاينة هي مسار التطبيع والجبهة الشمالية"

- وقوع جولات قتال محدودة. وفي هذه الحال نكون أمام قصف متبادل مع خروق ميدانية محدودة قد تقع نتيجة لرد المقاومة الفلسطينية على الاعتداءات الإسرائيلية على مسيرات العودة أو للضغط على الجانب الإسرائيلي في موضوع تخفيف الحصار أو للتأثير السياسي داخل الكيان أو ربطًا بتشتيت جهود التطبيع أو صفقة القرن. أما من ناحية الجانب الإسرائيلي فيمكن أن يكون هذا الخيار لتعزيز الردع واستنزاف واختبار قدرات المقاومة أو أنه مرتبط بالتوترات السياسية داخل الكيان. يبدو هذا الاحتمال من الأكثر ترجيحًا نظرًا لازدياد التوترات داخل فلسطين المحتلة وأنه أقل كلفة من المواجهة المفتوحة. وقد أشار الرئيس الإسرائيلي إلى أن الحل العسكري وحده لن يؤدي إلى تحسين الأوضاع للمدى البعيد وإنما "الدمج بين القوة العسكريَّة والتسهيلات الجزئيَّة، والدبلوماسيَّة المصريَّة".

- المواجهة المفتوحة، أي أن تقع مواجهة لعدة أسابيع تحاول فيها "إسرائيل" إضعاف قدرات المقاومة الفلسطينية وإخضاعها لمدة من الزمن (إستراتيجية جز العشب). ووفقًا لتقرير وضعه معهد

أبحاث الأمن القومي الذي يعنى بالتقويم الاستراتيجي وجدول التهديدات على "إسرائيل" فإن احتمالات الاشتباك مع حماس في غزة هو الأعلى خلال العام 2019. وبحسب التقرير فإنَّ الأسباب المركزية للتوتر المرتفع في جبهة الجنوب هي التدهور المتواصل للوضع الاجتماعي – الاقتصادي في القطاع[49]، والضغط من جانب السلطة الفلسطينيَّة على حماس في غزّة وكذا التآكل الذي طرأ على مدى الزمن في الردع الذي حقّقته "إسرائيل" في حملة الجرف الصلب في صيف 2014.

السيناريو الأرجح أن لا تقع مواجهة واسعة في القطاع هذا العام وذلك لأسباب "إسرائيلية" في المقام الأول، إذ إن أولويتها هي مسار التطبيع والجبهة الشمالية، كما أنها ستفضل استكمال العائق الحديدي[50]. ولهذه الأسباب ستترك تل أبيب لمصر وقطر دور منع حماس من الانخراط في تصعيد عسكري واسع والابقاء على الوضع القائم الحالي. في المقابل يبدو سيناريو "جولة قتال محدودة" واردًا بقوة طوال أشهر هذا العام لا سيما بعد طرح صفقة القرن.

- في الضفة الغربية: من المرجح استمرار المستوى الحالي من العمليات الفردية الفلسطينية تحت وطأة ضغوط الاحتلال والإحباط من السلطة والتردي الاقتصادي. وقد يؤدي الإعلان عن صفقة القرن إلى اندلاع موجة عمليات داخل الضفة الغربية. إلا أن قوة الأجهزة الأمنية الفلسطينية ونفوذها والتنسيق مع قوات الاحتلال لن تسمح باندلاع انتفاضة واسعة خلال المدى القريب. الحدث الأبرز الذي قد يهز الأوضاع داخل الضفة هو وفاة أبو مازن، وهي مسألة ترد في التقديرات الإسرائيلية على كونها احتمالًا. إن حدثًا من هذا النوع قد يثير الاضطراب داخل حركة فتح والسلطة، وهو ما سيحفز ترهل السلطة الفلسطينية وتراجع مشروعيتها لصالح إما الأجنحة الفتحاوية الأقرب للمقاومة وإما لحركات المقاومة الفلسطينية الأخرى.

إذًا بالمجمل، ستتمثل السياسة الإسرائيلية بخصوص القضية الفلسطينية في العام 2019 بـ: مواصلة سياسة إدارة الصراع مع فرض وقائع على أراضي الضفة الغربية تُكرّس المصالح الإسرائيلية وتجعل

---

[49] راجع أيضًا:

Nathan Stock, Change unlikely in Israel-Palestine in 2019, in 2019 Middle East preview: Key trends, events, and policies to watch, Middle East Institute, January 7, 2019.

[50] هذا لا ينفي وجود مقاربة إسرائيلية أخرى يعبّر عنها بوضوح ليبرمان وتساجل بأنه ينبغي منح الأولوية لإنهاء تهديد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ثم التفرغ للجبهة الشمالي، إذ إن تراكم قدرات المقاومة في القطاع يتحول إلى تهديد إستراتيجي للكيان.

من المتعذر تجاوزها وإلغاؤها في أية تسوية مستقبلية (سياسة الاستيطان، تغيير الميزان الديمغرافي)؛ وتكريس الانقسام الفلسطيني سياسيًا وجغرافيًا (بين حركتي وفتح وحماس، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ والبحث عن بديل مناسب ليحل مكان أبو مازن، في رئاسة السطة الفلسطينية انطلاقًا من تقدير الوضع الصحي المتردي لأبو مازن؛ وحشد أكبر قدر من التأييد والاعتراف الدوليين بقرارات ترامب بشأن القدس المحتلة وحق العودة؛ ومنح الأولوية لخيار التسوية الإقليمية بوصفه مدخلًا للتسوية الفلسطينية من خلال تعزيز وتوطيد العلاقات مع مزيد من الدول العربية.

3.1.3 المواجهة بين "إسرائيل" ولبنان

على المستوى العسكري، تمنح تل أبيب الأولوية للجبهة الشمالية باعتبارها الأكثر تهديدًا مع انتهاء الحرب السورية. وتعلن "إسرائيل" أنها تسعى إلى منع إيران من تثبيت وجودها في سوريا ونقل "مشروع الدقة" إلى حزب اللّه، وتصنّف هذين الأمرين على أنهما خطوطًا حمراء ستعمل على منع إيران من تجاوزها ولو أدى ذلك للمخاطرة بوقوع حرب. وبحسب مسح مجلس العلاقات الخارجية فإن احتمال حدوث مواجهات عنيفة بين حزب اللّه و "إسرائيل" في سوريا أو لبنان هو احتمال متوسط[51]. وتشير التقارير الإسرائيلية إلى أن تل أبيب، بالتعاون مع واشنطن، ستلجأ إلى مسار ثلاثي ضد حزب اللّه خلال العام 2019، العمل القانوني – الدبلوماسي، والعقوبات، والنشاط الحركي.

في ظل العجز عن شن حرب لتقويض قدرات حزب اللّه خوفًا من الانجرار إلى ما يسميه الصهاينة بـ "حرب الشمال الأولى" (بالاشارة إلى جبهتي لبنان وسوريا)، تركّز المقاربة الإسرائيلية على منعه من مراكمة القدرات وابقائه مردوعًا من خلال حملة على مستوى الوعي (خاصة الحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والحملات غير المعلنة لإخافة اللبنانيين بتحميلهم مسؤولية أعمال حزب اللّه وتقديم الحزب على أنه المتسبب بالتوتر والساعي إلى التصعيد) والمشروعية واستنزافه بالوسائل الاقتصادية والقانونية إلى حين اكتشاف فرصة لاستهدافه مستقبلًا، ودفعه بعيدًا عن التأثير على مسار التطبيع وصفقة القرن.

[51] Council on Foreign Relations, The Preventive Priorities Survey 2019, Center of Preventive Action, 2018.

- على المستوى القانوني - الدبلوماسي: ستتكثف الحملات الدبلوماسية الإسرائيلية على حزب اللّه خلال العام 2019 كما جرى في مسألتي الصواريخ الدقيقة والأنفاق. سيخرج الإسرائيليون جملة موضوعات يمكن أن تبرز حزب اللّه يتجاوز القانون الدولي والقرارات الدولية بهدف كشف حزب اللّه دوليًا والضغط على الدولة اللبنانية وتشريع أي عملي عسكري حين يصبح ضروريًا. ويمكن الإستفادة من هذه الحملات لدعم الجهود القانونية الإسرائيلية لا سيما في أوروبا. وقد صدر أكثر من تصريح إسرائيلي عن خطط لحملات دبلوماسية ضد حزب اللّه في أوروبا بعد انتخابات البرلمان الأوروبي وخروج بريطانيا من الاتحاد[52].
- العقوبات: تحريض الكونغرس وإدارة ترامب على فرض مزيد من العقوبات ضد حزب اللّه وتطبيقها من خلال اللوبي الصهيوني وبالتعاون مع اللوبيات الإماراتية والسعودية. ولكن يرجح إستمرار الحذر الأميركي في تطبيق عقوبات من شأنها تهديد النظام المصرفي اللبناني نظرًا لكونه من داخل شبكة المصالح الأميركية[53]. ما يجري هو تشديد الضغوط عند الضرورة وفرض بعض القيود بشكل متدرج وإدخال مسألة العقوبات وتداعياتها على الاقتصاد في عملية صنع القرار لدى حزب اللّه.
- النشاط الحركي/ الضربات التكتيكية. المراد من هذه الضربات منع حزب اللّه من حيازة أسلحة دقيقة وتعزيز الردع الإسرائيلي، إلا أن حسابات هذه الأفعال تتباين بين الساحتين السورية واللبنانية.

---

[52] ستجري في شهر أيار/مايو انتخابات البرلمان الأوروبي التي يرجح أن تفوز فيها الأحزاب المؤيدة للاتحاد ولكن مع تقدم ملحوظ للأحزاب القومية والمشككة بالاتحاد، وستهتم الكتلة المحافظة بالتأثير على القضايا الخارجية مثل الهجرة واتفاقيات التجارة. ويعوّل الصهاينة على صعود الأحزاب اليمينية لتحريضها ضد حزب اللّه والدفع لتصنيف حزب اللّه، وليس فقط الجناح العسكري، منظمة إرهابية.

[53] تتزايد الضغوط والتهويل الأميركي منذ نهاية العام 2018 على المسؤولين والمصارف اللبنانية للتشدد في تطبيق العقوبات الأميركية بعد صدور قانون "هيفبا 2" ضد حزب اللّه (تشرين الأول/أكتوبر 2018). وينتظر أن تصدر نصوص تطبيقية للقانون خلال ستة أشهر من تاريخ دخوله حيز التطبيق. وتحاول واشنطن أن تشمل العقوبات إلى جانب الحزب نفسه من تعتبرهم الداعمين للحزب. وتمنح واشنطن نفسها هامشًا واسعًا في تحديد من هم الداعمون الذين يمكن شملهم بالعقوبات، سواء من قوى وشخصيات سياسية أو رجال أعمال ومؤسسات ومغتربين. أنظر: مارلين خليفة، حزمة عقوبات متجددة ضد حزب اللّه: لبنان تحت المجهر الأميركي، انديبندنت عربية، 8 شباط/فبراير 2019.

- في سوريا: من المتوقع أن تستمر الضربات الإسرائيلية داخل سوريا تحت عنواني منع إيران من تثبيت وجودها ومنع نقل أ سلحة كا سرة للتوازن إلى حزب اللّه. على أن هذه الـضربات ستكون أكثر حذرًا نتيجة القيود الروسية وتحسبًا لما يعتبره الإسرائيليون حافزية متزايدة لدى إيران وحلفائها على الرد. هنا سيبرز الدور الروسي الذي يسعى لضبط هذه الضربات بما لا يعطل خططه لاستعادة الاستقرار وحماية الدولة السورية، ويرسم خطًا يقبل ضمنه مصالح لكل من إيران "وإسرائيل".

"هنـاك خشـــيـة إسـرائيلية واضـحة بنقل "المعركة بين حروب" إلى لبنان"

-في لبنان: بالرغم من وجود نقاش إسـرائيلي منذ سـنوات حول نقل "المعركة بين حروب" إلى لبنان، إلا أنه لا يزال من المستبعد أن تقوم "إســرائيل" بذلك خوفًا من رد حزب اللّه وتدرّج الأمر نحو مواجهة مفتوحة. لكن هنا لا بد من التروي حتى تشـكيل الحكومة الإسـرائيلية الجديدة واستكشاف هامش جرأتها ومقاربتها للمسألة. ولكن ربما تزيد "إسـرائيل" من نشـاطها الأمني والتعبير عن جرأتها من خلال هذا المجال. ويزداد الحذر الإسـرائيلي من ردود فعل حزب اللّه وإيران مع تقدم مســـار العقوبات ونتائجها، إذ تذهب بعض التحليلات إلى إمكانية أن يتخلى الطرفان عن حذرهما ويميلان نحو المغامرة.

وبحســب التقديرات الإســرائيلية، فإن وقوع الحرب لن يكون إلا نتيجة لتصــعيد غير مقصــود، في أعقاب إجراء إيراني آخر ضد "إسرائيل" من سوريا، أو في أعقاب ضربة إسرائيلية في لبنان أو سوريا (على سـبيل المثال، ضـد منشـآت إنتاج الصـواريخ). ويمكن أن تبدأ نتيجة لضـربة أميركية و/ أو إ سرائيلية على برنامج إيران النووي. وقد تحدث حتى نتيجة لـصراع يبدأ في الخليج لكنه يـصل إلى حدود "إ سرائيل" - ربما نتيجة لتحركات إيرانية تحريـضية[54]. في المحـصلة، التركيز الإ سرائيلي خلال هذا العام هو على إطلاق مسار التطبيع مع ما يلزمه من تجنّب خيارات تستفز الشارع العربي، ومنع إيران وحزب اللّه من إحداث تحولات عميقة في الجبهة الشـمالية وهذا ما سـيحاول الصـهاينة القيام به من دون الدخول في حرب.

[54] الرائد نداف بين حور و مايكل آيزنشتات، حرب الشرق الأوسط الكبرى عام 2019، مركز واشنطن للشرق الأدنى، تحليل سياسات، 20 آب/اغسطس 2018.

3.2 في منطقة الخليج

3.2.1 التصعيد الأميركي ضد إيران

سيكون هذا التصعيد هو الحدث الإقليمي الأكثر تأثيرًا في العام 2019. بحسب مسح مجلس العلاقات الخارجية للأولويات الوقائية حلّت مسألة حصول مواجهة عسكرية بين إيران وأميركا أو أحد حلفائها ضمن المجموعة الأولى (تضم القضايا ذات التأثير العالي على أميركا واحتماليتها بين مرتفع ومتوسط) باعتبار أن احتماليتها متوسطة وتأثيرها مرتفع[55]. وقد ذكر تقرير مراجعة استراتيجية الدفاع الصاروخي (كانون الثاني/يناير 2019)، الصادر في 108 صفحات، إيران 75 مرة، وجاءت إيران في المرتبة الثانية بعد كوريا الشمالية وقبل روسيا والصين في الجزء الخاص بمصادر التهديد الصاروخي للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة[56].

في المجمل، تشير التقاير الأميركية أن العقوبات ستؤدي لإيلام إيران إلا أنها لن تؤدي لإنهيار النظام ولا لاجبار إيران على العودة لطاولة التفاوض، كما ستؤدي مناخات المواجهة إلى تمتين الاستقرار الداخلي بالإضافة إلى إضعاف "المعتدلين". ويقدّر الأميركيون أن إيران لن تكون مهتمة بالذهاب نحو مواجهة تقليدية بل تستعيض عنها بإجراءات أمنية وهجومات سايبرية وردود منخفضة عبر الحلفاء، ولن تستكمل أنشطتها النووية إلا عند الضرورة القصوى.

أبرز السيناريوهات المحتملة في العام 2019:

- ستعتمد الولايات المتحدة على مجموعتين من الدول، الأولى تضم الإمارات والسعودية و"إسرائيل" وهي تتطابق في مقاربتها الحادة تجاه إيران وتعمل على تطبيع العلاقات البينية في سبيل ذلك لتنسيق الجهود كافة ضد إيران بما فيها العسكرية. والثانية تضم قطر والكويت وعُمان وهي أكثر حذرًا فيما يخص إيران وتعتمد عليها واشنطن إقليميًا لدعم موقفها الدبلوماسي والاقتصادي[57]. وبالنظر إلى إدراك ثلاثي المجموعة الأولى الفرصة التي يوفرها لها ترامب، الذي تبقى له أقل من سنتين في البيت الأبيض، فإن هذه الدول ستبذل كل ما في وسعها للتصعيد وتوتير العلاقات الأميركية – الإيرانية.

---

[55] Council on Foreign Relations, The Preventive Priorities Survey 2019, Center of Preventive Action, 2018.

[56] موقع قناة العربية، ترمب يحدد "مصادر التهديد" وملامح الاستراتيجية الصاروخية، 18 كانون الثاني/يناير 2019.

[57] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.23.

في النصف الثاني من العام 2019 سيتضح عمق تأثير العقوبات على إقتصاد إيران ونظامها المالي. إلا أن التأثيرات مرتبطة أيضًا بقدرة الحكومة الإيرانية على التكيف والاستجابة وهي بدأت بالفعل سلسلة من التدابير المالية والاقتصادية التي ترى أنها ستجعلها قادرة على تجاوز الأزمة واستيعاب نتائجها. وفي حال فشل الأوروبيون في ضمان التزاماتهم تجاه إيران وكانت الانعكاسات الاقتصادية قاسية فمن المرجح أن تطرح قضية الانسحاب من الاتفاق النووي بشدة. يرجح تقرير ستراتفور أن يكون هناك نقاش داخل الاتحاد الأوروبي لخطط طموحة لإنشاء قنوات مالية عالمية مستقلة عن أميركا واستبدال الدولار باليورو كعملة احتياط عالمي، لكن لن يتم تحقيق ذلك في العام 2019[58].

"خلال العام 2019 سيكون خيار انسحاب إيران من الاتفاق النووي مطروحًا على الطاولة بشكل واضح"

أما في الجانب الإيراني فتبرز وجهتا نظر، الأولى تدعو إلى الانسحاب من الاتفاق النووي كون ذلك سيعيد التوازن لموقف إيران إذ إنها ستلجأ فورًا إلى العودة إلى عمليات التخصيب بنسبة 20٪. وفي المقابل يحتج رافضو الانسحاب من الاتفاق بأن البقاء سيحافظ على صورة إيران ويزيد من عزلة واشنطن كما أنه يتيح استمرار التعاون مع دول خارج المنظومة الأوروبية بالتحديد الصين وروسيا، ويدعو هؤلاء للصبر حتى انتهاء ولاية ترامب الأولى وانتظار نتائج الانتخابات الرئاسية. لا يمكن ترجيح خيار الانسحاب الإيراني خلال العام 2019 إلا أنه سيكون موضوعًا على الطاولة بشكل واضح.

- من المرجح أن يتصاعد التوتر الإيراني – الأميركي مع تقدم تأثير العقوبات على أن يحرص الطرفان على تجنب الاشتباك المباشر. لذا من المحتمل أن ترتفع بحدة التهديدات والاتهامات الأميركية واستعراضات القوة الأميركية والنشاط الأمني والتحشيد الدبلوماسي وحملات تعبئة الرأي العام ودعم الجماعات الارهابية داخل إيران والضغط على قنوات الاقتصاد الإيراني غير الرسمي والدول المنخرطة فيه. وفي المقابل ستطلق إيران وحلفاؤها مسارًا للردع المضاد، وكلما فشلت الضمانات الأوروبية تصبح إيران أكثر استعدادًا للانخراط في إجراءات استجابة أكثر حدة[59].

[58] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.53.

[59] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.21.

- سيكون العراق واحدًا من أبرز ساحات التنافس وربما التوتر الأميركي - الإيراني. تنظر كلٌ من إيران وأميركا إلى العراق باعتباره مرتكزًا في استراتيجيتها الإقليمية وكلتهما دفعتا أثمانًا باهظة لحفظ مصالحهما هناك. إلا أنه بالنسبة لطهران فإن أمن العراق واستقراره جزءًا من الأمن القومي الإيراني المباشر، كما أنه شريك اقتصادي رئيسي إضافة لشبكة علاقاتها الواسعة مع الدولة العراقية والقوى السياسية والمرجعية الدينية. ومع ما أنجزته طهران في دعم العراقيين لمواجهة داعش ترى أنها اليوم في لحظة مؤاتية لمزيد من التشبيك مع العراق وتمكين الدولة العراقية من النهوض ومنع الأميركيين من استخدام العراق للإضرار بالمصالح الإيرانية وبالعلاقات العراقية الإيرانية.

- لا توجد مخططات أميركية للحرب على إيران حاليًا ومن المستبعد جدًا أن يحصل اشتباك عسكري بين الدولتين خلال العام 2019. إلا أنه مع تقدم التأثيرات المالية والإقتصادية للعقوبات ستزداد احتمالات حصول خطأ في الحسابات ووقوع حوادث تدفع نحو التصعيد الذي لا يرغبه أحد بشكل سريع وواسع[60]. قد يكون الطرف الطرف الأميركي الممسك بالملف الإيراني حاليًا، أي اليمين المسيحي المتشدد بدعم من اللوبيات الصهونية وتلك الممولة سعوديًا وإماراتيًا، يطمح لأن يدفع إيران نحو القيام باحتكاكات ميدانية يمكن استغلالها لتحريض ترامب على أعمال عسكرية محدودة[61]. بالمجمل يبدو خيار الحرب ضعيفًا جدًا ولا يبقى إلا احتمالات محدودة لوقوع حوادث عسكرية موضعية.

[60] Michael Dempsey, The Geopolitical Flash Points of 2019, Council on Foreign Relations, December 20, 2018.

[61] يعرب مشرعون ديموقراطيون عن قلقهم من أن تجر إدارة ترامب أميركا نحو "حرب لا لزوم لها" مع إيران بفعل أفكار أشخاص مثل مايك بومبيو وجون بولتون، ولدى هؤلاء المشرعين تكهنات بأن أشخاصًا داخل الإدارة ينظرون في إمكانية أن توجه أميركا ضربة لإيران أو "وكلائها". وهم بناء على ذلك يسعون مع آخرين لتمرير تشريع في الكونغرس يقيد من سلطات الحرب للرئيس ويمنعه من توجيه هجوم "غير دستوري" ضد إيران. للمزيد أنظر:
Curt Mills, Is Trump Heading Toward War with Iran, The National Interest, March 7, 2019.

3.2.2 الحرب في اليمن

من المرجح أن تستمر المراوحة الميدانية خلال العام 2019 في أغلب الجبهات اليمنية ما عاد جبهة الحُديدة التي تبقى فيها كل الاحتمالات مفتوحة. لكن المؤشرات تدل على أن العدوان السعودي سيتعرض لمزيد من الضغوط على حساب توسع داعش في اليمن إلى كارثة شاملة لم وهناك ارتدادات قضية خاشقجي المتحدة حيث يرى خصوم ترامب يعادل الضغط على إدارة ترامب[62]. واشنطن على خفض التصعيد مشاهدها الإنسانية القاسية لا إنجاز عسكري وسياسي.

> "لا شيء في المدى المنظور يسمح بالاستنتاج أن طرفًا قادر على حسم المعركة عسكريًا في اليمن"

الدولية نتيجة المراوحة العسكرية والقاعدة ووصول الأزمة الإنسانية يعد من الممكن السيطرة عليها، وحدّة الانقسامات داخل الولايات أن الضغط على الموقف السعودي من المرجح أن تتركز جهود وضبط إدارة الحرب وتخفيف إيقافها نهائيًا بل الحرص على

لا شيء في المدى المنظور يسمح بالاستنتاج أن طرفًا قادر على حسم المعركة عسكريًا في اليمن، لكن أنصار اللّه والجيش اليمني يظهرون قدرة كبيرة على الصمود والتكيف واستنزاف قوى العدوان. في المقابل، لا شيء يمكن الركون إليه للقول إن أحد الطرفين غير قادر على تحقيق اختراق وازن في خريطة القوى. وهو ما تراهن عليه الرياض وأبوظبي: إبعاد "أنصار اللّه" عن البحر الأحمر عبر احتلال الحديدة وميناءها[63]. يعتقد تحالف الرباعية (السعودية والإمارات والولايات المتحدة وبريطانيا) أن إبعاد "أنصار اللّه" عن السواحل وحصرهم في إقليم شمال الشمال الجغرافي (إقليم أزال)، بعد

---

[62] أقر مجلس الشيوخ الأميركي في كانون الأول/ديسمبر 2018، مشروع قانون ينهي الدعم العسكري الأميركي للحرب في اليمن في تحد واضح للرئيس دونالد ترامب، وذلك في تصويت تاريخي يعكس غضب المشرعين من مقتل الصحفي السعودي البارز جمال خاشقجي. ورغم أن هذا الإجراء سيكون عليه اجتياز عقبات أخرى حتى يصبح قانونًا إلا أن التصويت بموافقة 56 واعتراض 41 عضوا يعد أول إجراء من نوعه يؤيد فيه أي من مجلسي الكونغرس خطوة لسحب قوات أميركية من المشاركة في عمل عسكري أجنبي وفقًا لقانون سلطات الحرب. لكن إقراره في مجلس الشيوخ (56 صوتًا مقابل 41) له مغزى رمزي ويظهر غضب أعضاء مجلس الشيوخ من جمهوريين وديمقراطيين إزاء الرياض. موقع الجزيرة، في تحد لترامب.. "الشيوخ" الأميركي يقر قانونًا بإنهاء دعم حرب اليمن، 13 كانون الأول/ديسمبر 2018.

[63] لا تزال التصريحات الإماراتية حول معركة الحديدة التي تديرها أبو ظبي الأكثر تعبيرًا عن هذه الاستراتيجية، بينها تصريح مجلس الوزراء الإماراتي (15 حزيران/يونيو الماضي): "هذه العمليات (الحديدة) تهدف إلى تعزيز التوصّل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية من خلال تغيير الواقع على الأرض".

اليأس من إسقاط صنعاء، هو الورقة الأخيرة وأقل ما يمكن التنازل عنه للاطمئنان إلى أن "حلفاء إيران" في اليمن قد تم قطع الطريق على مشروعهم بنسبة معقولة ضمن المستطاع ولو كانت غير مرضية بالكامل. وهذا "الحد الأدنى" يوفر إمكانية فرض مخطط الأقاليم الستة الفدرالي. إذًا من المستبعد ذهاب قوى العدوان إلى الحل السياسي من دون استكمال مشروع السيطرة على السواحل وإبعاد "أنصار اللّه" عن المنافذ المائية.

بالمجمل يمكن ترجيح الاحتمالات الآتية في العام 2019:

- سوف يستمر الطرف المعتدي في تصعيده العسكري في جبهتي الساحل الغربي حيث الإمارات تستميت لأن تحرز تقدمًا يجعلها ذات يد طولى في الشأن اليمني. وبإزاء ذلك تحرص السعودية على تأمين حدودها الجنوبية وأن تستعيد بالقوة النارية ما خسرته من مواقع في نجران وجيزان وعسير، وتبعد الجيش واللجان الشعبية إلى داخل الأراضي اليمنية ليتسنى لها حين تأتي لحظة التسوية أن تُقدم عليها من موقع المتمكن القادر على السيطرة على حدوده. لكن المؤشرات الميدانية تبرز إخفاقًا كبيرًا للسعودية عند الحدود الجنوبية حيث تكثفت خلال شهر شباط/فبراير 2019 هجمات أنصار اللّه والجيش اليمني وسيطرتهم على مواقع جديدة ولوحظ ارتفاع أعداد قتلى الجيش السعودي[64].
- من المرجح أن يؤدي مسار جنيف إلى انهاء ملف الحُديدة ويؤسس إلى هدن مؤقتة ذات طابع انساني وحل جزئي لقضية الأسرى والجثامين لا سيما إن ألقت الأمم المتحدة بثقلها وتعاظم الضغط الدولي على تحالف العدوان لأن يوقف عملياته العسكرية.
- بالرغم من التوافق الدولي الواسع على ضرورة إنهاء الحرب إلا أن التباينات السياسية في مجلس الأمن وبين الفرقاء تشير إلى أن العام 2019 سيشهد استمرارًا لديناميات المراوحة الميدانية

[64] أنظر مثلًا: العربي الجديد، بعد أربع سنوات حرب: السعودية عاجزة عن إيقاف هجمات الحوثيين على الحدود، 20 شباط/فبراير 2019. الجزيرة، الحوثيون كثفوا قصفهم.. القوات السعودية تتكبد خسائر في الأرواح والعتاد، 16 شباط/فبراير 2019.

من دون اتفاق سياسي للحل[65]. فالمحادثات في اليمن من غير المرجح أن تؤدي إلى حل نهائي ولكن يمكن أن تخفف من المعاناة الإنسانية[66].

- من المرجح أن تتصاعد الجهود الدولية لضبط الأزمة الإنسانية ومنعها من التفاقم نظرًا للمستوى الخطير الذي بلغته. وهذا يعني أن الشعب اليمني سيستمر بالمعاناة الحادة خلال العام 2019 لا سيما في مناطق القتال. قد تسعى قوى العدوان إلى إبداء مرونة تجاه القضايا الإنسانية في مقابل كسب مزيد من الوقت لإنهاء القتال في الساحل الغربي أو لتحسين صورة بن سلمان.
- في حال انتهاء المعارك مع داعش في الشرق السوري واكتمال الانسحاب الأميركي، من المرجح أن يصبح اليمن مركز الانتباه الأميركي فيما يخص تنظيمي القاعدة وداعش بعد سنوات من غضّ النظر عنها.
- سيستمر تصاعد التوتر في الجنوب اليمني مع سعي الإمارات إلى الإمساك بالأرض على حساب السعودية وهو ما يرجح زيادة الفوضى في تلك المناطق. وفي حال تحققت لقوى العدوان السيطرة على الساحل الغربي سيحتدم صراع النفوذ في جنوب اليمن، وهو ما قد يؤدي أيضًا إلى دفع أنصار اللّه وحزب الإصلاح إلى مسافة أقرب لمواجهة تداعيات النفوذ الإماراتي والاستنزاف الناتج عن الحرب.

3.2.3 الأزمة الخليجية

لم تظهر السعودية وحليفاتها الثلاث، الامارات ومصر والبحرين، جدّية في تسوية الأزمة مع قطر إلى ما قبل حادثة مقتل خاشقجي، بل أكد أكثر من تصريح رسمي أن الأزمة لا أفق لها وستطول إلى حين خضوع قطر واستنزافها. وحتى بعد مقتل خاشقجي لم تعكس التحرّكات الطارئة التي قام بها الجبير والفيصل نوايا جدّية لسببين رئيسين: أنها تحرّكات جاءت في سياق الأزمة التي تعاني منها السعودية على خلفية مقتل خاشقجي وأنها لم تحمل مبادرة حل شامل ببنود واضحة وتفصيلية. وهذا يفسّر عزوف قطر عن التعاطي الجاد مع التحرّكات السعودية. على الضد، تعكس نبرة الإعلام القطري الإصرار على السير في طريق التصعيد الإعلامي ضد السعودية على خلفية

[65] Gerald Feierstein, As 2019 dawns, hopes for Yemen progress fade, 2019 Middle East preview: Key trends, events, and policies to watch, Middle East Institute, January 7, 2019.

[66] Paul Salem, What crystal ball for the Middle East? in 2019 Middle East preview: Key trends, events, and policies to watch, Middle East Institute, January 7, 2019.

مقتل خاشـــقجي، ما يعني أن قطر، بالتنســـيق مع الجانب التركي، تعمل على إزالة الأســـباب الجذرية للأزمة، ومنها وجود محمد بن سلمان على رأس السلطة في السعودية.

"احتمالات تســـوية الأزمة الخليجية خلال العـام 2019 تبـدو ضئيلة"

تتغذى الأزمة الخليجية من اشـــتداد التنافس ولعبة التوازن بوجه تركيا وذلك نتيجة المســـار الذي أخذته الأزمة الســـورية على وجه التحديد. إن التوتر الإماراتي – الســـعودي – المصـــري تجاه قطر إنما يعكس في العمق هواجس ومخاوف من صعود دور تركيا الإقليمي في المجال العربي. وينعكس ذلك في احتدام المواجهة بين المحورين في ليبيا والســـودان وفلســـطين واليمن والقرن الأفريقي. المواجهة بين المحورين هي اليوم حاجة إماراتية أكثر منها ســـعودية، إذ إن الأزمة حيّدت قطر خليجيًا وعربيًا إلى حد ما، فيما لا تزال الإمارات بحاجة إليها لمواجهة الإسلام السياسي السني.

يضاف إلى ذلك، أن الخلافات الأميركية الداخلية وانقسام المؤسسات الأميركية في رؤيتها للأزمة واصطفافاتها المتناقضة وتعامل ترامب مع الأزمة على أنها فرصة، كلها تؤدي إلى وساطة أميركية ضـــعيفة. ولذلك أعلن المبعوث الأميركي الخاص للأزمة الخليجية، أنطوني زيني، في بداية كانون الثاني/يناير 2019، استقالته من منصبه في وزارة الخارجية مبررًا ذلك بأنه لن يستطيع المساعدة في حلّ الأزمة الخليجية "بســـبب عدم وجود رغبة لدى قادة المنطقة في الموافقة على جهود الوساطة التي عرضتها الولايات المتّحدة".

في المحصـــلة، كما يرى الدكتور فؤاد إبراهيم، فإن احتمالات تســـوية الأزمة الخليجية خلال العام 2019 تبدو ضـــئيلة، ما لم تتوافر شـــروط أخرى تفوق تداعيات حادثة مقتل خاشـــقجي، من قبيل تغييرات في مراكز القيادة في الســـعودية والإمارات، ورعاية أميركية أوروبية لمبادرة مصـــالحة جديّة، أو تغييرات جيوسياسية في المنطقة تجعل المصالحة الخليجية خيارًا جماعيًا. إذا لا إشارات لتسوية الأزمة إلا أن الرياض في ظل ضغوط قضية خاشقجي يمكن أن تجنح إلى سياسة خارجية أقل صدامًا[67]. كما أن قطر من المرجح أن تكون في موقع أفضل مقابل السعودية والإمارات بسبب

[67] Paul Salem, What crystal ball for the Middle East? in 2019 Middle East preview: Key trends, events, and policies to watch, Middle East Institute, January 7, 2019.

سيطرة الديموقراطيين على الكونغرس[68] وتكيّف الدوحة الاقتصادي مع الحصار، وتداعيات جريمة خاشقجي على صورة بن سلمان وحرية حركته السياسية.

3.3 الدول العربية في أفريقيا

3.3.1 الأزمة الليبية[69]

لم تحقق ترتيبات تقاسم السلطة النجاح المرغوب حيث لم تؤكد التطورات حتى الآن سوى عدم قدرة الهيئات المشار إليها في اتفاق الصخيرات (المجلس الرئاسي، وحكومة الوفاق الوطني، والمجلس الأعلى للدولة، والترتيبات الأمنية، ومجلس النواب) على التوحد معًا، واكتساب الشرعية، وامتلاك القدرة على التصرف بطريقة موحدة متماسكة. وقد أفسح ذلك في المجال أمام سلطة الأمر الواقع والأطراف الفاعلة غير الرسمية وغير الحكومية لمزيد من الهيمنة والتوسع والتغول والافتئات على صلاحيات السلطات الرسمية الهشة.

كم أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي أشرفت على تحقيق إتفاق الصخيرات وتنفيذه، توصلت هي أيضًا كما عبّر رئيسها اللبناني غسان سلامة في آخر إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي مؤخرًا، إلى نتيجة مفادها أن تقاسم السلطة لم يعد حلًا وأنها بحاجة لمقاربة جديدة تتبنى مقاربة سلام ومصالحة عبر عقد مؤتمر وطني شامل لكل الأطراف بمن في ذلك من يسمون بأنصار النظام السابق وزعماء القبائل والمناطق بهدف التوصل الى إتفاق سلام ومباديء عقد اجتماعي جديد.

---

[68] سعت الدوحة منذ بداية الأزمة لبناء منظومة آمان أميركية من خلال جملة اتفاقيات وصفقات تقوي نفوذها داخل مراكز القرار الأميركي وشركات العلاقات العامة لموازنة موقف ترامب الداعم للسعودية. فبعد اندلاع الأزمة بنحو شهر وقّعت الدوحة وواشنطن "مذكرة التفاهم الأميركية القطرية لمكافحة الإرهاب". وفي حزيران/يونيو 2017 قامت الدوحة بعقد صفقة مع واشنطن بقيمة 12 مليار دولار في لشراء طائرات أميركية من طراز F-15. في أيلول/سبتمبر 2017 أعلن رئيس "جهاز قطر للاستثمار" الشيخ عبد اللّه بن محمد بن سعود آل ثاني عن ضخ نصف مبلغ 45 مليار دولار المخصص منذ عام 2015 للاستثمار في الولايات المتحدة، وأضاف أن النصف الآخر سوف يتم ضخّه في مشاريع إعادة تأهيل البنئة التحتية الاميركية. في نهاية حزيران/يونيو عام 2018، أعلنت شركة "قطر للبترول" عن نيتها الاستثمار بقيمة 20 مليار دولار في حقول النفط والغاز الأميركية. في 30 كانون الثاني/يناير 2018 أُعلِن عن عقد ما سُمّي بـ "الحوار الاستراتيجي الأمريكي-القطري" وجرى التوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الطرفين في مجالات "التجارة والاستثمار والأمن ومكافحة الإرهاب والطاقة والطيران."

[69] هذا القسم مأخوذ بشكل أساسي من ورقة يوسف الصواني المعروضة في حلقات النقاش التمهيدية التي سبق ذكرها في المقدمة.

السيناريوهات المحتملة خلال العام 2019:

- إستمرار الأزمة وتردي مؤسسات الدولة وهشاشة الأمن والاقتصاد مع آثار سلبية وربما مدمرة على السلم الاجتماعي والسيادة والترابط الكياني لليبيا. هناك مؤشرات قليلة تشجع على تبني اي سيناريو إيجابي للأزمة الليبية، بل إن إزدياد تدخل الأطراف الخارجية وحدوث الانقسامات داخل كل طرف أو معسكر ليبي يبقى السيناريو الأكثر رجوحًا. وهنا يلاحظ تصاعد التنافس الفرنسي الإيطالي وهو ما يزيد من تعقيد المحاولات القائمة لتوحيد الفصائل المتناحرة[70].
- أما أفضل التوقعات فهي أن تحصل توافقات محدودة تقود إلى استقرار هش دون أن يتم حسم الصراع الذي سيتواصل على المستوى السياسي مع هدر مستمر للثروات والموارد الوطنية. لا يمكن الجزم بأن هذا الصراع لن يتحول إلى صراع ساخن أو مسلح في أرجاء مختلفة من البلاد بما في ذلك الشرق الذي يتمتع نسبيا باستقرار أكثر مما هو في الغرب خاصة وأن الخلاف بين قيادة الجيش الوطني بزعامة خليفة حفتر والبرلمان بات أمرًا ملحوظًا ومتصاعدًا. وبحسب مجلس العلاقات الخارجية الأميركي هناك احتمال متوسط بحصول تصعيد في العنف وانهيار عملية التسوية الدولية[71].

"سيستمر تراجع الثقة الشعبية بالقوى السياسية التي تصدرت المشهد الليبي منذ 2011 لصالح أحزاب سياسية جديدة ومجتمع مدني ناشىء"

- أما الغرب الليبي وحيث تسيطر ميليشيات جهوية وقبلية وايديولوجية إسلاموية فإن سلطات المجلس الرئاسي ستظل متقلصة لأبعد الحدود بينما تقوم الميليشيات بتبديل هيئتها لتبدو مؤسسات حكومية بدعم اقليمي من حلفائها. أما الجنوب الليبي، ووفقًا لما حدث خلال العامين الماضيين، فقد أصبح مسرحًا لداعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب وبوكو حرام وغيرها إضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وربما بات ساحة لتصفية حسابات إقليمية بدعاوى الهجرة غير الشرعية والإرهاب. ويرى ميشال ديمبسي في مجلس العلاقات الخارجية أن الهجمات الأخيرة لداعش على لجنة النفط الوطنية ولجنة الانتخابات تشير إلى صعود القوة العسكرية لداعش الذي أصبح أكثر قوة في جنوب ووسط ليبيا[72].

---

[70] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.29.

[71] Council on Foreign Relations, The Preventive Priorities Survey 2019, Center of Preventive Action, 2018.

[72] Michael Dempsey, The Geopolitical Flash Points of 2019, Council on Foreign Relations, December 20, 2018.

إلى ما تقدم، سيستمر تراجع الثقة الشعبية بالقوى السياسية التي تصدرت المشهد منذ 2011 لصالح أحزاب سياسية جديدة ومجتمع مدني ناشىء. ومما يعكس هذا المزاج الشعبي أن المليشيات المسلحة بدأت تتوارى خلف مسميات سياسية. وفي هذا السياق تحاول روسيا إعادة سيف الإسلام القذافي إلى المشهد السياسي الليبي باعتباره يمثل ضرورة لتسوية ناجزة ومستقرة في ليبيا بعد فشل "قوى الثورة" في توحيد البلاد وإتمام العملية السياسية.

3.3.2 الاحتجاجات في السودان

يشهد السودان منذ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018 موجة احتجاجات شعبية مرتبطة بشكل رئيس بالأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. وقد قام البشير بتحرير سعر الصرف عام 2018 وتبع ذلك انهيار لقيمة الجنيه السوداني، تزامنًا مع ارتفاع أسعار الخبز والوقود ونقص الأدوية ونقص السيولة في العملة والقيود الصارمة على السحب البنكي. ويحاول الرئيس السوداني إجراء تعديلات دستورية تتيح له الترشح في انتخابات الرئاسة عام 2020. وفي ظل الاحتجاجات الحالية التي لا يبدو أنها ستنتهي قريبًا، تُطرح جملة سيناريوهات:

1- أن يتنازل بالبشير عن الحكم لصالح شخصية يثق بها من الحزب الحاكم قبل انتخابات 2020 وذلك برعاية دولية وضمانات من المؤسسة العسكرية.

2- أن يواصل البشير الحكم حتى عام 2020 على أن يمتنع عن الترشح حينها، بالتوافق مع حزب المؤتمر وبضمانات له ولأسرته.

3- أن يعزز البشير من حضور المؤسسة العسكرية في مفاصل الدولة السودانية، وهذا ما بدأ بالفعل مع إصداره مراسيم جمهورية بعد خطابه الأخير في شباط 2019[73]، وحل الحكومة وإعلان حال الطوارئ. في هذا السيناريو يحاول البشير حماية الدعم العسكري له ويواصل طريقه نحو الترشح في العام 2020، ويرفض تقديم أية تنازلات جدية. وحتى اللحظة يبدو هذا السيناريو هو الأقوى لا سيما مع الضعف الذي يعتري معظم القوى السياسية السودانية. فالأرجح أن البشير يختار مسار المواجهة[74].

---

[73] نص أبرزها على تعيين وزير الدفاع ومدير جهاز الاستخبارات العسكرية الأسبق عوض بن عوف في منصب نائب رئيس الجمهورية مع احتفاظه بمنصبه الحالي كوزير للدفاع، إضافة إلى تكليف حكام عسكريين وأمنيين لإدارة الولايات السودانية المختلفة، وتكليف وزراء وأمناء عموم ووكلاء الوزارات بتصريف مهام وزاراتهم المختلفة في الحكومة الاتحادية لحين تشكيل حكومة جديدة.

[74] لمزيد من التفصيل راجع:

4- حصـــول انقلاب عســـكري بدعم من الاحتجاجات الشـــعبية ولا ســـيما في حال توســـعت الاحتجاجات وخرجت عن الســـيطرة وتراخت مواقف الدول الداعمة للبشـــير[75]. وهنا تتجه الأنظار إلى مدير المخابرات الســـوداني صـــلاح قوش ذي الصـــلات الدولية والإقليمية الواســـعة، والذي اتهم عام 2011 بالتخطيط لانقلاب على البشير.

3.4 بؤر هشة

- الجزائر: تواجه الجزائر تحديين مترابطين في العام 2019 وهما مســـألة الانتخابات الرئاســـية التي كانت مقررة في 18 نيسان/ابريل 2019 والأزمة الاقتصادية. يتوقع البنك الدولي أن ينخفض النمو في الجزائر إلى 2.3 في المئة بســـبب تباطؤ الإنفاق الحكومي مقارنة بما كان عليه في العام 2018. من شـــأن هذه الأزمة أن تشـــتد في حال واصـــلت أســـعار النفظ والغاز هبوطها حتى نهاية العام. تفاقم هذه القضـــية من أزمة انتقال الحكم بين مراكز القوى المحيطة بالرئيس بوتفليقة. سياسيًا وبالرغم من إعلان بوتفليقة تأجيل الانتخابات والسعي لعقد ندوة وطنية تمهيدًا لدستور جديد وانتخابات رئاسية تعهد بعدم الترشح فيها، بقي التوتر الشعبي والسياسي حاضرًا. فهل تنجح الحكومة في استعادة الاستقرار وإطلاق مسار سياسي يفضي إلى انتخابات رئاسية عام 2020 تضمن انتقالًا سلسًا لما بعد بوتفليقة أم تذهب الأمور نحو مواجهة في الشارع؟
- مصر: على الرغم من توقعات البنك الدولي بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في مصر بنسبة 5.6 ٪ خلال العام 2019، مدعومًا بالاســـتثمارات والإصـــلاحات في مناخ الأعمال المتوقعة، إلا إن الأحوال المالية والإقتصادية تتجه نحو الأسوأ. فحسب توقعات المجموعة المالية هيرميس سوف ترتفع الديون الخارجية لمصـــر بنحو 10 مليارات دولار في عام 2019، كما توقع بنك الاســـتثمار بلتون في تقريره السنوي أن يواصل الدين الخارجي ارتفاعه ليصل إلى 107 مليارات دولار بنهاية العام المالي الحالي، مقابل 92 مليار دولار في العام المالي السابق، وذلك لسد فجوة تمويلية تبلغ 11.3 مليار دولار. وكشف تقرير الأداء المالي للموازنة العامة المصرية عن زيادة الإنفاق على فوائد الديون ليصـــل إلى 9.9 مليارات دولار، خلال الفترة من أول تموز/يوليو وحتى نهاية تشـــرين

International Crisis Group, Bashir Moves Sudan to Dangerous New Ground, February 26, 2019.

[75] لمزيد من التفصيل حول الوضع في السودان، راجع: محمد السعيد، "ورقة التوت الأخيرة".. هل تصلح قرارات البشير ما أفسده الدهر، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

الثاني/نوفمبر من عام 2018. يضاف إلى ذلك استمرار ازدياد نسب التضخم والبطالة والنزف في العملة الأجنبية[76].

بالتوازي يتواصل الشلل في الحياة السياسية ولا سيما مع سعي الرئيس السيسي إلى إقرار تعديلات دستورية تتيح له الترشح مجددًا في الانتخابات الرئاسية المقبلة. لكن في ظل غياب بدائل سياسية منظمة وقوية خاصة بعد حال الانهاك التي لحقت بالاخوان المسلمين، يستبعد حصول تطورات دراماتيكية خلال العام 2019 مع مزيد من تردي الأحوال الأمنية وتزايد مشاعر النقمة والسخط. كما أن هذه الأحوال ستدفع مصر إلى المحافظة على موقعها الحذر في المجال الإقليمي على هامش المحور السعودي - الإماراتي من دون الخوض في مغامرات أو اصطفافات حادة ما عدا الملفات المرتبطة بالإخوان المسلمين، مع حماية دورها في ملفات مرتبطة بالمجال الحيوي المباشر لمصر كما في قطاع غزة وليبيا.

- في العراق، قد تتصاعد نقمة سكان محافظات الأنبار وصلاح الدين لبطء عملية إعادة الإعمار فيما سيواصل تردي الخدمات من مياه وكهرباء باستثارة ردود شعبية في المناطق الجنوبية قد تتزايد إن لم تشهد تحسنًا[77]. وسيؤدي تراجع أسعار النفط إلى الضغط الشديد على الميزانية العراقية وبالتالي استمرار الإخفاق الحكومي الممزوج بمستويات مرتفعة من الفساد والهدر. إن الانتهاء من تهديد داعش الرئيسي داخل العراق خلال العام 2018 سيحفز المواطنين العراقيين على دفع المسألة الاقتصادية – الإجتماعية مجددًا إلى صدارة النقاش العام والاحتجاج.

- في الأردن، فتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى 2.5 ٪ في 2019. وتعاني المملكة من أوضاع اقتصادية صعبة، ودين عام تجاوز 40 مليار دولار، أي ما نسبته 94 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وكان الأردن شهد موجة احتجاجات واسعة في حزيران/يونيو 2018 بعد إقرار الحكومة لضرائب جديدة. ويواصل الوضع في الأردن هشاشته ولكن المساعدات والمنح الدولية قد تعفي الحكومة من فرض إجراءات تقشفية وضريبية قاسية خلال العام الحالي وبالتالي تتجنب موجة جديدة من الاحتجاجات.

---

[76] راجع: مصطفى عبد السلام، 5 أرقام صادمة عن الاقتصاد المصري في 2019، العربي الجديد، 3 كانون الثاني/يناير 2019.

[77] Robert S. Ford, Iraq faces political divisions and economic challenges, in 2019 Middle East preview: Key trends, events, and policies to watch, Middle East Institute, January 7, 2019.

الخلاصة

- لا يلوح في العام 2019 أفق مواجهات عسكرية كبرى داخل الشرق الأوسط. ويعود ذلك لمستويات الاستنزاف التي حصلت خلال السنوات الأخيرة، وإما للتوازنات التي أدركتها بعض القوى، وإما للتوافقات والتفاهمات التي جرى إنجازها على أكثر من مسرح. إلا أن وقوع خلل في الحسابات يرتفع نظرًا لاقتراب جملة أزمات من لحظة توازن جديدة.

- صمود قوى المقاومة ومنع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من استعادة المبادرة سيستمر في إيجاد مزيد من الأزمات والانقسامات داخل النظام الرسمي الملحق ويعزز من حاجة قوى دولية وإقليمية إلى إيران وحلفائها.

- سيكون موضوعا صفقة القرن والتطبيع الحدثين الدبلوماسيين الأهم خلال 2019، وفيما لن يكون لصفقة القرن انعكاسات إقليمية مباشرة، قد نشهد خروقات مستمرة في مسار التطبيع قد تتكرس بخطوات كبيرة في العام 2020.

- ستحفز الضغوط الأميركية على إيران أجواء التصعيد وسياسات حافة الهاوية وهو ما سيعزز من الانقسامات الأميركية تجاه المنطقة ويعيق محاولات إيران للانفتاح على العالم العربي.

- النفوذ الروسي مرشح لمزيد من الصعود في المنطقة ولكن ببطء وصعوبة نتيجة الموارد المحدودة وعمق التناقضات الإقليمية التي يحاول التحرك من خلالها. وتستفيد روسيا من الصعود السياسي للجيوش العربية التي تستطيع أن تعزز شراكاتها من دون قيود قانونية حادة. وهنا يرجح تطور الحضور الروسي في ليبيا والسودان على وجه الخصوص.

- القوى الإقليمية تتشدد في محيطها الحيوي مقابل إبداء المرونة والسعي للشراكة في الدوائر الأبعد. وفي هذا السياق تخضع العوامل الإديولوجية لحقائق الواقع والتوازنات، بحيث أصبح المجال الإقليمي عبارة عن شبكة تحالفات متداخلة بدل أن يكون مجرد محاور متباعدة.

- المشروع الصهيوني أمام انعطافة تتحدد نتيجتها بمجريات الأمور في الجبهة الشمالية (سوريا ولبنان) وتداعيات صفقة القرن. إن ما يبدو على أنه فرص لـ "إسرائيل" يختزن في الآن عينه مخاطر وتحديات هائلة تدفع "إسرائيل" نحو اختبار هوامش المغامرة بحذر أقل والسعي لتوظيف منجزاتها الاقتصادية والتكنولوجية لتعويض عجزها الاستراتيجي.

- القضايا الاجتماعية والمحلية يصبح لها تداعيات استراتيجية بشكل واضح، ولم تعد النخب الحاكمة قادرة على فصل المجالين، ولذا تصبح الأدوات الاقتصادية والشبكات الاتصالية والتكنولوجية من أبرز أدوات السياسية الخارجية للدول المؤثرة في المنطقة.

- تعاني المنطقة من معضلة اتجاهين متعارضين، ميل الأنظمة السياسية نحو مزيد من العسكرة والتسلط والسيطرة، ومطالب المواطنين والمجتمعات بالشراكة والرقابة وإنتاج السلطة مستفيدين من ثورة التقانة ووسائل التواصل الحديثة.

- تراجع مستمر لقدرة الحكومات على الحكم ومزيد من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي مستويات الاحتقان والتحدي، من دون أفق لاضطرابات سياسية واسعة كتلك التي حدثت في العام 2011. وسيجري التعبير عن هذا الإحباط بارتفاع مستويات الأزمات الأجتماعية والأمنية والهوياتية ودون المحلية.

- دول المشرق العربي تخرج من الحرب لكن بخطوات بطيئة نحو المصالحة وإعادة الإعمار وعملية سياسية مضطربة إضافة لانكشافها على مستويات مرتفعة من النفوذ الخارجي.

- ستحافظ دول الخليج على مركزيتها في النظام الرسمي العربي ولكن بقدرة أقل على التأثير، وستستمر بالتخبط في البحث عن بدائل للنفط وعن صيَغ جديدة للعقد الاجتماعي حيث يطالب السكان بمزيد من الحضور في المجال العام والحريات الفردية.

- مزيد من الدول العربية، ممن تفادت الموجة الأولى من الاضطرابات، تدخل في مراحل خطرة ستتبلور خلال العام 2020. من هذه الدول كل من السودان والجزائر والأردن بفعل استفحال الأزمات المعيشية وانغلاق المجال السياسي والانكشاف للخارج.

- الحركات الإرهابية التكفيرية تمر بلحظة كمون استراتيجي، ولكنها تعمل في مجال إقليمي خصب، وإن كان لا أفق لعودتها بقوة في العام 2019، فهي قادرة خلال السنوات القليلة المقبلة على العودة إلى المشهد.

ملاحق

ملحق 1: نبذة عن الاقتصاد الإقليمي في 2019

حذر البنك الدولي من زيادة المخاطر، أو ما يطلق عليه "سماء مظلمة"، للاقتصاد العالمي. وفي تقييمه السنوي للاحتمالات العالمية يتوقع البنك استمرار النمو، رغم التباطؤ بعض الشيء، خلال عامي 2019 و2020. ويتنبأ البنك بأن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة 2.9 في المئة هذا العام، بينما سيكون حجم النمو 2.8 في المئة في عام 2020[78].

على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توقع تقرير للبنك الدولي أن تشهد دول المنطقة ارتفاعًا في معدل النمو الاقتصادي إلى 1.9 في المئة عام 2019. وعلى صعيد الدول المصدرة للنفط تُظهر أرقام التقرير الذي صدر حديثًا بعنوان (الآفاق الاقتصادية العالمية: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "سماوات قاتمة") أن النمو في دول مجلس التعاون الخليجي سيرتفع إلى 2.6 في المئة مدعومًا بحركة استثمار نشطة. مع العلم أن الاقتصادات الناشئة، إقليميًا وعالميًا، ستبقى تحت إجهاد الدولار القوي، والعملات الضعيفة، والتضخم المرتفع، وفواتير الاستيراد الثقيلة، والقيود السياسية المحلية على إجراء إصلاحات هيكلية[79].

بالتالي سيكون 2019 عامًا آخر يستعرض فيه الدولار قوته بسبب جاذبيته لأموال المستثمرين خارج أميركا، وهو ما يعني ضمنًا تسارع خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة التي تعاني من تقلبات داخلية كالسوقين التركي والمصري. ومن المتوقع أن يزداد تمويل العجز المالي في تلك الأسواق صعوبة، وسوف يضع الدولار عملات تلك الاقتصادات في ضغط مستمر، وسوف تواجه البنوك والشركات التي اقترضت بالدولار خلال العام الحالي والأعوام الماضية ضغوطًا إضافية إذا لم تكن لديها إيرادات دولارية أو أصول مقومة بالدولار[80].

في المجمل سيكون الاقتصاد الإقليمي تحت ضغوط تراجع الاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار النفط والغاز والعقوبات وقوة الدولار والتوترات السياسية والعسكرية، وستواصل الدول غير النفطية معاناتها من تراجع الاستثمارات الأجنبية وضعف هياكلها المحلية وتراجع مخزونات العملة الصعبة والعجز التجاري والتضخم.

---

[78] أندرو والكر، البنك الدولي يتوقع "سماء مظلمة" للاقتصاد العالمي في 2019، موقع بي بي سي، 9 كانون الثاني/يناير 2019.

[79] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.19.

[80] أشرف إبراهيم، الدولار يصعد والصين تبتلع الجميع، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

ملحق 2: توقعات أسعار النفط والغاز في 2019

من غير المرجح أن تنهار أسعار النفط في النصف الأول من العام 2019. لذا خلال النصف الأول من العام 2019 سيظل التناغم بين السعودية وروسيا حاضرًا لتنفيذ اتفاق "أوبك" الأخير، في 7 كانون الأول/ديسمبر الماضي، على تخفيض الإنتاج بما قدره 1.2 مليون برميل يوميًا، مع مراقبة مستمرة للأسواق لمنع انزلاق الأسعار مرة أخرى.

لكن الولايات المتحدة ستتمكن من زيادة إنتاجها في النصف الثاني من العام متفوقة على السعودية وروسيا[81]. يضاف إلى ذلك التباطؤ المحتمل في نمو الاقتصاد العالمي، وأيضًا احتمال ارتفاع الإنتاج العراقي[82] والليبي، ما سيعزز احتمالات هبوط أسعار النفط حينها، وإن كان يمكن في المقابل أن تتردى الأوضاع في ليبيا ومضيق هرمز ما يقلص إمدادات سوق النفط[83]. وبالتالي ستحتاج "أوبك" إلى إجراء تخفيض آخر. وإذا لم تتمكن الرياض من إقناع موسكو -ليست عضوًا بأوبك- بإجراء تخفيض جديد ستتهاوى الأسعار مرة أخرى لأن السعودية لن تتمكن من تحمل وطأة تخفيض الإنتاج وحدها في ظل اعتماد موازنتها شبه الكامل على تدفقات النفط. بينما يبدو أن روسيا لا تنوي إجراء تخفيض حقيقي لإنتاجها النفطي[84]، بسبب الشتاء والبرد القارص، علاوة على تمويل الإنفاق المحلي[85].

على مستوى أسعار الغاز من المتوقع أن تهتز أسواق الغاز السائل العالمية عندما تحتل أميركا المركز الثالث في تصدير الغاز في نهاية العام 2019، أما التداعيات الجيوبولتيكية الواسعة لهذه

---

[81] تطورت صناعة النفط الصخري الأميركي لتصبح أكثر مرونة وربحية، وتلك الحقيقة تضع منتجي النفط سواء داخل كارتل "أوبك" -المنظمة التي تعاني الآن- أو خارجه تحت ضغط مستمر. وبعد تشغيل آبار شركة كونكو فيليبس (ConocoPhillips)، أكبر منتج مستقل للنفط في العالم، وبدء إنتاجها في ثلاثة أحواض مختلفة سيرتفع إنتاج أميركا من النفط الصخري بنحو 25٪ على الأقل حتى في حال تراجع أسعار النفط لما دون 50 دولارًا للبرميل. أنظر: أشرف إبراهيم، الدولار يصعد والصين تبتلع الجميع، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

[82] بعد توقيع اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان برعاية أميركية، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، يتم بموجبه تصدير نفط محافظة "كركوك" عن طريق خط أنابيب كردستان-تركيا وبشكل متدرج في الإنتاج.

[83] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.15.

[84] فحتى التخفيض الأخير، الذي وافقت عليه مع أوبك بنحو 230 ألف برميل يوميًا سبقته بإنتاج قياسي تخطى 11 مليون برميل، واشترطت بموجبه أن يكون التخفيض على مستوى إنتاجها وقت الاتفاق.

[85] آدم المخزنجي، اقتصاد روسيا يتراجع وإيران والسعودية في تدهور...أبرز توقعات الاقتصاد لعام 2019، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

الأمر فستسلزم سنوات[86]. فبحلول نهاية 2019 ستنضم أميركا إلى قطر وأستراليا كواحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، وسيبحث "ترامب" بسياساته المعروفة عن طرق ضغط عديدة لتصـــريف الإنتاج الأميركي وحجز موطئ قدم لدى مســـتهلكي الغاز المســـال العالميين[87]، وسيكون ذلك على حساب روسيا في المقام الأول.

[86] Stratfor, Annual Forecast 2019, Dec 3, 2018, p.16.

[87] أشرف إبراهيم، الدولار يصعد والصين تبتلع الجميع، مدونة ميدان، الجزيرة، بدون تاريخ.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon